الخليج الدولية للخدمات
Gulf International Services

التقرير السنوي

٢٠٢١

شركة الخليج الدولية للخدمات

بيان إخلاء المسؤولية

تندرج الشركات التي تمتلك فيها شركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ع.ق.) استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا التقرير السنوي، يُشار إلى شركة الخليج الدولية للخدمات بعبارة "الخليج الدولية للخدمات" أو كلمة "المجموعة" لدواعي الملاءمة.

قد يحتوي هذا التقرير السنوي على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات وأنشطة الأعمال التي تديرها المجموعة. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير بين النتائج الفعلية أو أداء الأعمال أو الأداء التشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على المجموعة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق بخدمات المجموعة (ج) فقدان الحصة من السوق والمنافسة داخل القطاع (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية (و) تغير ظروف الأسواق والظروف المالية والاقتصادية (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً كبيراً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة هنا. وتهدف جميع البيانات الواردة هنا إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذا التقرير.

لا تتحمل شركة الخليج الدولية للخدمات ومديريها ومسؤوليها ومستشاريها والشركات المتعاقدة معها ووكلائها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو أضرار أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة والشقيقة مُلزمة بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات أدخلت على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن شركة الخليج الدولية للخدمات دقة البيانات التاريخية الواردة هنا.

شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ع.ق.
ص.ب. ٣٢١٢، الدوحة، قطر
هاتف: ٢٠٨٨ ٤٠١٣ ٩٧٤ +
فاكس: ٩٧٥٠ ٤٠١٣ ٩٧٤ +
الموقع الإلكتروني: www.gis.com.qa
البريد الإلكتروني: gis@qp.com.qa

”ظلت زيادة معدل تشغيل الأصول وتحقيق الكفاءة من حيث التكاليف والمواءمة الاستراتيجية مع العملاء الرئيسيين والدخول إلى أسواق جديدة ضمن محاور التركيز الأساسية للمجموعة من أجل تحقيق الاستدامة وإضافة قيمة إلى المساهمين“

الرسالة

تلتزم شركة الخليج الدولية للخدمات بالارتقاء بجودة خدماتها وتوسعة نطاقها وزيادة أنشطة أعمال الشركة عبر الحدود لتحقق نمواً مربحاً ومستداماً وتضيف قيمة إلى مساهميها وتلبي توقعات العملاء.

الرؤية

تهدف شركة الخليج الدولية للخدمات إلى أن تصبح الشركة الموفرة لأرقى وأجود الخدمات المقدمة إلى الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز وقطاعات أخرى على المستوى الوطني و/أو الدولي.

استكشاف

٨
مجلس الإدارة

١٠
كلمة رئيس مجلس الإدارة

١٢
تقرير مجلس الإدارة

١٦
تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

٢٣
نبذة حول مجموعة الخليج الدولية للخدمات

٢٧
نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

٣٠
تقرير مدققي الحسابات المستقل

٤٤
البيانات المالية الموحدة

٥٠
تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

مجلس الإدارة

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

السيد/ سعد راشد المهندي
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ غانم محمد الكواري
عضو

الشيخ جاسم بن عبدالله آل ثاني
عضو

السيد/ علي جابر المري
عضو

السيد/ محمد ناصر الهاجري
عضو

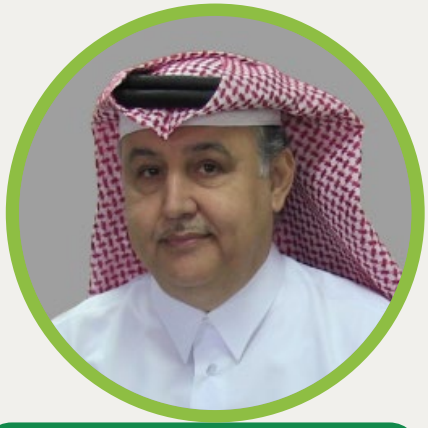

السيد/ محمد إبراهيم المهندي
عضو

رسالة رئيس مجلس الإدارة

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

"مع دخولنا إلى مرحلة التعافي بعد الجائحة، تواصل شركات مجموعتنا العمل على تحقيق المزيد من الخفض في تكاليفها، وتعزيز قدرتها على المنافسة، فيما تسعى أيضاً إلى المحافظة على حصتها من السوق وزيادة معدل تشغيل أصولها. وتتطلع إلى خلق مستقبل مزدهر من أجل إضافة قيمة إلى المساهمين على الأجل الطويل"

مساهمينا الكرام،

أبدى قطاع النفط والغاز منذ بداية عام ٢٠٢١ بوادر إيجابية على التعافي في ظل تحسن الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي، وذلك بفضل فاعلية حملات التطعيم ضد فيروس كورونا، الأمر الذي أثمر عن التخفيف من القيود التي فرضت على المجتمعات وزيادة النشاط الاقتصادي.

استعراض عام لأنشطة الأعمال

واجهت المجموعة تبايناً من حيث درجات التعافي بعد الجائحة، حيث أبدى قطاعا خدمات الطيران والتأمين تحسناً على مستوى النتائج بشكل مُطّرِد، بينما ظل قطاع الحفر واقعاً تحت ضغوط حتى النصف الأول من عام ٢٠٢١، إلا أنه أبدى إشارات على التعافي في ظل الإنجازات الاستراتيجية الأخيرة. وفيما يتعلق بقطاع التموين، فلم يشهد القطاع سريعاً أثر تحسن الأوضاع على مستوى

الاقتصاد الكلي، حيث ظل متأثراً بانخفاض الهوامش جراء القيود الخاصة التي فرضت عليه بسبب فيروس كورونا.

النجاح في تشغيل جميع منصات الحفر ضمن أسطول المشروع المشترك "جلف درل"

خلال عام ٢٠٢١، دخل المشروع المشترك "جلف درل"، الذي مُنِح عقوداً لتوفير خمس منصات حفر بحرية، حيز التشغيل بالكامل بعد تشغيل منصات الحفر الثلاث المتبقية خلال النصف الأول من هذا العام. واستشرافاً للمستقبل، ومع تشغيل المشروع المشترك "جلف درل" بكامل طاقته، فمن المتوقع أن يثمر هذا الأمر عن تحقيق إيرادات إضافية إلى قطاع الحفر، وبالتالي زيادة التدفقات النقدية التشغيلية للمجموعة.

الاستراتيجية المستقبلية

ستستمر شركة الخليج الدولية للخدمات في التشديد على تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف في مختلف قطاعاتها، وستواصل تنفيذ تدابير جديدة، الأمر الذي قد يعزز من تغيير العمليات، وذلك عبر خلق تدابير إضافية لمؤسسة أصبحت بالفعل مقتصدة.

وستواصل شركات مجموعتنا جهودها إزاء المحافظة على حصصها من السوق، فيما تتطلع قدماً إلى زيادة معدلات تشغيل أصولها وخلق مستقبل أكثر استقراراً من أجل إضافة قيمة إلى المساهمين على الأجل الطويل.

كما تُبذل حالياً جهود دؤوبة للتوصل إلى هيكل يتسم بالكفاءة والفاعلية لدين المجموعة، وهو ما يشكل عنصراً أساسياً في استراتيجيتنا العامة. وستعزز الخطط الجاري تنفيذها من الاستدامة المالية للمجموعة، وستوفر فرصاً لتوسيع نطاق تواجدنا، الأمر الذي سيسهم بالتالي في دعم مركزنا التنافسي.

النتائج المالية

واجهت المجموعة تبايناً من حيث درجات التعافي، حيث حقق قطاع خدمات الطيران نتائج أفضل من العام الماضي، واستمر قطاع التأمين في تحقيق أرباح خلال عام ٢٠٢١. ومن ناحية أخرى، فقد استمر قطاع الحفر في تسجيل خسائر. وبرغم ذلك، واعتباراً من منتصف عام ٢٠٢١، أبدى القطاع تعافياً ملحوظاً مع تراجع مستمر في الخسائر بفضل تحسن ديناميكيات أنشطة أعماله. أما قطاع التموين، فقد ظل أداءه المالي واقعاً تحت ضغوط.

وبشكل عام، فقد سجلت المجموعة صافي أرباح بواقع ٥٤ مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وبلغ إجمالي أصولها ٩,٩ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

إضافة قيمة إلى المساهمين في المستقبل

منذ الاكتتاب العام الأولي الذي تم في فبراير من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٦، حصل مساهمو المجموعة على أرباح نقدية تراكمية تصل إلى ما يقارب ٢,٧ مليار ريال قطري، أي ما يعادل حوالي ١٦,٦ ريال قطري للسهم، بمتوسط نسبة توزيع تقدر بنحو ٥٢٪. إضافة إلى ذلك، فقد تلقى المساهمون أسهماً إضافية يبلغ إجماليها ٦٣ مليون سهم من خلال ثلاث إصدارات مجانية.

وأخذاً في الاعتبار مرحلة التعافي الحالية بعد الجائحة والأداء المالي لعام ٢٠٢١ بصفة خاصة، يعتقد مجلس الإدارة أن توزيع أرباح عن عام ٢٠٢١ سيفرض عبئاً إضافياً على مستوى السيولة لدى المجموعة، وقد يضع عوائق أمام تنفيذ خططنا المستقبلية لتحقيق الاستقرار على الأمد الطويل، لاسيما ونحن في وقت نقلص فيه من اعتمادنا على مصادر التمويل الخارجية. وفي ذلك الصدد، نود أن نتقدم بالشكر إلى مساهمينا الكرام على دعمهم المستمر لنا، ونلتمس منهم التعاون الكامل حتى نستطيع تنفيذ خططنا المستقبلية، خاصة أننا ما زلنا نتعرض لتقلبات خارجية على مستوى الاقتصاد الكلي.

الخاتمة

ختاماً، أود أن أعرب عن خالص شكري وامتناني إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة ودعمه المستمر وتوجيهاته الكريمة لتعزيز قطاع النفط والغاز القطري. إن التقدم الذي تشهده دولة قطر من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستدامة ما كان ليحدث لولا رؤية حضرة صاحب السمو. ونحن في شركة الخليج الدولية للخدمات نشعر بالفخر ونؤكد على التزامنا الدائم والكامل بدعم رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

والشكر موصول أيضاً إلى مساهمينا الكرام على ثقتهم ودعمهم المستمر لنا. كما أود أن أؤكد بأننا سنبذل قصارى جهودنا لإضافة قيمة إلى مساهمينا وتحقيق أهداف الشركة. ونتوقع من جميع أصحاب المصلحة دعم هذه الجهود بتعاونهم الكامل لتنفيذ خططنا المستقبلية.

تقرير مجلس الإدارة

”في الوقت الذي تعمل المجموعة خلاله على تجاوز التحديات التي فرضتها الجائحة، تسعى جميع قطاعاتها إلى تحقيق التميز والمحافظة على قدرتها من حيث المنافسة مع التركيز على خلق مستقبل أكثر استقراراً.“

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره السنوي للأداء المالي والتشغيلي لشركة الخليج الدولية للخدمات عن السنة المالية ٢٠٢١.

استعراض عام للأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي

يرتبط نمو قطاع خدمات النفط والغاز ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط والتوسع الهيكلي للقطاع. وخلال عام ٢٠٢١، أبدت مؤشرات قطاع النفط والغاز تحسناً كبيراً بفضل ارتفاع أسعار النفط وتحسن الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي، الأمر الذي أثمر عن تعافي القطاعات الخدمية التي يرتبط عملها بقطاع النفط والغاز، حيث ازدادت أنشطة الاستكشاف والحفر وأنشطة خدمات الطيران في ظل التخفيف من القيود التي فرضت على المجتمعات.

المستجدات على مستوى أنشطة الأعمال والتوسع في الأسواق

- **قطاع الحفر**

لم يشهد قطاع الحفر أثر تعافي قطاع النفط والغاز والتخفيف من القيود التي فرضت جراء انتشار فيروس كورونا إلا في منتصف عام ٢٠٢١، حيث ارتفعت أسعار التشغيل اليومية لمنصات الحفر البحرية بعد الانخفاض الذي شهدته العام الماضي. علاوة على ذلك، فقد تم خلال عام ٢٠٢١ تشغيل معظم منصات الحفر البرية التي توقف تشغيلها سابقاً.

كما حقق قطاع الحفر إنجازاً رئيسياً خلال عام ٢٠٢١، ودعم استراتيجية المجموعة بشأن التوسع في الأسواق، حيث دخل المشروع المشترك (جلف درل) حيز العمل بكامل طاقته مع تشغيل منصات الحفر الثلاث المتبقية خلال عام ٢٠٢١ برغم التحديات التي واجهته جراء انتشار فيروس كورونا الذي أسفر عن حدوث عدة تأخيرات. وقد أسهم تشغيل هذه المنصات في تعزيز نطاق حضور شركة الخليج العالمية للحفر في السوق المحلية وتنمية أسطولها الذي تديره. ولا شك أن تشغيل جميع منصات الحفر التابعة للمشروع المشترك الجديد يُعد بمثابة نموذج للجهود المستمرة لشركة الخليج العالمية للحفر نحو تعزيز مركزها الريادي في السوق والمحافظة عليه.

- قطاع خدمات الطيران

أثمر التعافي الذي شهده قطاع النفط والغاز عن زيادة الطلب على خدمات الطيران البحرية في مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي أسهم بدوره في زيادة عدد ساعات الطيران محلياً ودولياً، مما أثمر عن تحسن الأداء المالي لعام ٢٠٢١. وقد أكد النجاح في تجديد عقود ضمن شريحة الأعمال الدولية على المركز الذي يتمتع به القطاع في الأسواق الدولية. وحققت أيضاً أنشطة الأعمال في مجال الصيانة والإصلاح نمواً إيجابياً.

علاوة على ذلك، فقد أضافت كل من الشركة التابعة التركية والمشروع المشترك في المغرب طائرة جديدة خلال عام ٢٠٢١ لتلبية الطلب المتزايد من السوق. كما تمت إضافة طائرة هليكوبتر من طراز (AW139) إلى الأسطول المحلي خلال هذا العام دعماً للعمليات القائمة.

- قطاع التأمين

حقق قطاع التأمين أداءً متميزاً خلال هذه الفترة مع استمراره في توسيع نطاق أنشطة أعماله في شريحتي التأمينات الطبية والعامة، حيث نجح في تجديد عقود رئيسية والحصول على تغطية إضافية في عقود رئيسية مع الشركات العاملة في قطاع الطاقة. كما واصل القطاع توسيع نطاق وجوده في سوق مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم على المستوى المحلي، وتحديداً في شريحة التأمينات الطبية، حيث أضاف عملاء جدد خلال عام ٢٠٢١.

- قطاع التموين

ظل قطاع التموين واقعاً تحت ضغوط جراء القيود المفروضة على تقديم الأغذية وخدمات النقل والقوى العاملة والإقامة منذ أن بدأت الجائحة، الأمر الذي أثر على أداء القطاع، حيث تراجعت إيراداته وتكبد تكاليف إضافية من أجل الامتثال إلى المتطلبات، وهو ما أثر سلباً على هوامشه منذ انتشار الجائحة. ومع ذلك، وبرغم تحديات السوق الصعبة خلال هذه الفترة، إلا أن القطاع قد فاز بعقود جديدة في شريحة الأعمال المعنية بخدمات القوى العاملة.

الاستراتيجية المستقبلية

استشرافاً للمستقبل، ستركز استراتيجية المجموعة بصورة أساسية على زيادة حصتها من السوق في قطر والدخول إلى أسواق دولية جديدة بحسب كل قطاع. وسيكون أحد الأهداف الأساسية للمجموعة هو إعادة تنظيم أنشطة أعمالها الخدمية الأساسية في قطاع النفط والغاز بشكل استراتيجي عبر الاستمرار في تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف وزيادة معدلات تشغيل الأصول، الأمر الذي قد يتيح للقطاعات إمكانية الاستفادة بشكل أفضل من نقاط قوتها المحلية والدولية وإضافة قيمة إلى المساهمين. كما تعتزم المجموعة تأمين مصادر جديدة للإيرادات على نحو استراتيجي بالاستفادة من المشاريع المرتبطة بخطة توسعة حقل الشمال القطري واستكشاف عدة سبل للتنمية المستقبلية مع استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف وتشغيل الأصول

يندرج ترشيد التكاليف والموارد ضمن الأولويات الرئيسية لشركات مجموعة الخليج الدولية للخدمات، حيث تواصل المجموعة مسيرتها نحو التحول إلى مؤسسة أكثر اقتصاداً وكفاءة تطبق نظاماً صارماً بشأن التكاليف.

وقد أسهم المكتب الرئيسي خلال العام الماضي بدور قيادي في تخطيط هذه التدابير وتنسيقها وتنفيذها، حيث عمل بشكل وثيق مع الإدارة العليا في شركات المجموعة على تحديد أنسب الفرص لتحقيق المزيد من الوفورات في التكاليف. ومما لا شك فيه أن هذه المبادرات المستمرة ستدعم المجموعة في التغلب على التحديات الخارجية الأخيرة، وستثمر في نهاية المطاف عن إضافة قيمة أكبر إلى المساهمين.

وفيما يتعلق بتشغيل الأصول، فقد انصب التركيز الرئيسي للمجموعة على ضمان زيادة معدلات التشغيل دون أن يأتي ذلك على حساب معايير الجودة والسلامة. ففي قطاع الحفر، بلغ معدل تشغيل منصات الحفر ٨٤٪. وفي قطاع خدمات الطيران، ارتفع إجمالي عدد ساعات طيران الأسطول بنسبة تبلغ ٢٨٪، وذلك بفضل ازدياد أنشطة الطيران على مستوى العمليات المحلية والدولية بعد أن تم التخفيف من القيود التي فرضت على المجتمعات.

تقرير مجلس الإدارة

الصحة والسلامة والبيئة

تواصل المجموعة تركيزها على الصحة والسلامة والبيئة، وعملت على ضمان أن تظل هذه الجوانب ضمن القيم الأساسية بين القوى العاملة. وحققت خلال عام ٢٠٢١ سلسلة من الإنجازات المتوالية، الأمر الذي يؤكد على أنها تسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق هدفها إزاء الصحة والسلامة والبيئة والمتمثل في ضمان سلامة كافة أماكن العمل للجميع. وقد تضمنت هذه الإنجازات زيادة الوعي بالصحة والسلامة والبيئة، وإجراء دورات تدريبية في مجال السلامة وزيادة الوعي بها من خلال التشجيع على اتباع أنظمة عمل أكثر أماناً. واستشرافاً للمستقبل، فإن استراتيجية المجموعة ستستمر في تعزيز معايير الصحة والسلامة ومواءمتها مع المعايير العالمية لدعم الهدف الأساسي للمجموعة نحو تحقيق التميز التشغيلي.

نقاط القوة التنافسية

تأسست مجموعة الخليج الدولية للخدمات بهدف جمع بعض الشركات الرئيسية التي تقدم خدمات الدعم لقطاع النفط والغاز القطري تحت مظلة واحدة. وتحتل المجموعة مركزاً متميزاً في المنطقة بفضل ميزاتها التنافسية المتعددة.

فقطاع الحفر التابع للمجموعة هو الموفر الرائد لخدمات الحفر البرية في قطاع النفط والغاز القطري، فيما يستحوذ أيضاً على حصة كبيرة من السوق القطرية في مجال تقديم خدمات الحفر البحرية، ويتمتع أيضاً بخبرة واسعة في خدمات إدارة منصات الحفر في المياه القطرية بالتعاون مع شركات كبيرة أخرى تعمل في مجال الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز.

وتتمتع شركة هليكوبتر الخليج بمكانة قوية وتقدير كبير من قِبَل الشركات الرئيسية العاملة في قطاع النفط والغاز.

وبالنظر إلى حجم أسطولها وقدراتها الفنية ومعاييرها بشأن السلامة والجودة، تحظى الشركة بسمعة جيدة في قطاع خدمات الهليكوبتر على الصعيد الدولي. ويضم أسطول شركة هليكوبتر الخليج من طائرات النقل للعمليات البحرية مجموعة طائرات من الجيل الحديث، منها AW١٣٩ وAW١٨٩، والتي تحظى بطلب وتستخدم على نطاق واسع في النقل الجوي إلى العمليات البحرية، سواء في قطر أو على الصعيد الدولي. ويُعد امتلاك الشركة لأسطول من طائرات الهليكوبتر أمراً يمنحها ميزة إضافية من حيث المرونة وقدرة أكبر على توفير الطائرات. كما تواصل الشركة بناء قدراتها الداخلية في مجال الصيانة والإصلاح، وتمكنت من إضافة عملاء من قطاعات أخرى.

وتعد شركتنا التابعة العاملة في قطاع التأمين إحدى الشركات الرائدة في مجال تقديم التأمين الطبي في قطر، حيث لا تقتصر خدماتها على الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز فحسب، بل تمتد أيضاً لتشمل عملاء رئيسيين من شركات رائدة في قطاعات أخرى. وقد دأبت شركة الكوت على تحقيق أداء مالي متميز وحافظت على استقرارها على مر السنين، وظلت دائماً نسب الملاءة المالية لديها أعلى من متطلبات مصرف قطر المركزي. وتتمتع الكوت بحضور قوي للغاية في الأسواق، سواء المحلية أو الدولية، لاسيما أن لديها "خبرة" كبيرة في فئات المخاطر بقطاع الطاقة، فيما تحظى أيضاً بمكانة مرموقة لدى عملاء رئيسيين في قطاع الطاقة.

كما يعتبر قطاع التموين موفراً أساسياً للخدمات إلى قطاع العمليات البحرية داخل قطر، حيث يتمتع بخبرة كبيرة في مجال تقديم خدمات التموين إلى عدد كبير من القوى العاملة الصناعية التي تخضع إلى قيود صارمة من حيث الموازنة التقديرية، ولديه سجل حافل بالنجاحات في تقديم خدمات رفيعة المستوى وعلى نحو يتسم بالسلامة، لاسيما في قطاع النفط والغاز الذي تستحوذ فيه أمواج على حصة كبيرة من السوق.

وقد أسهمت هذه الميزات التنافسية بدور محوري في تمكين المجموعة من تعزيز تميزها التشغيلي وزيادة معدلات تشغيل أصولها والارتقاء بمركزها من حيث التكلفة والدخول إلى أسواق ودعم قاعدة أصولها التشغيلية.

النتائج المالية

حققت المجموعة صافي أرباح بواقع ٥٤ مليون ريال قطري، بزيادة تبلغ نسبتها ١١٧٪ مقارنة بصافي خسائر بلغ ٣١٩ مليون ريال قطري للعام الماضي. وارتفع إجمالي إيرادات المجموعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

ارتفاعاً طفيفاً تبلغ نسبته ٣٪ مقارنة بسنة ٢٠٢٠، ليصل إلى ٣,١ مليار ريال قطري مقارنة بإيرادات بلغت ٣ مليارات ريال قطري للسنة الماضية. وقد حققت المجموعة أرباحاً قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بواقع ٥٥٠ مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

ويُعزى تحسن الأداء بصورة أساسية إلى ارتفاع نتائج قطاع الحفر واستمرار قطاعي التأمين وخدمات الطيران في تحقيق أرباح. علاوة على ذلك، فقد أثر تسجيل مخصص لخفض القيمة خلال العام الماضي تأثيراً كبيراً على أداء العام الماضي مقارنة بعام ٢٠٢١. كما أسهم تراجع تكاليف التمويل في ظل انخفاض أسعار الفائدة إسهاماً إيجابياً في صافي أرباح المجموعة. ومن ناحية أخرى، فقد ارتفعت التكاليف المباشرة بنسبة تبلغ ٣٪، وهو ما أثر سلباً على أرباح المجموعة. ويعود هذا الارتفاع في التكاليف المباشرة بصورة أساسية إلى زيادة أنشطة قطاعي الحفر وخدمات الطيران وارتفاع عدد المطالبات في قطاع التأمين، الأمر الذي عادله جزئياً الانخفاض الملحوظ في تكاليف قطاع التموين.

وانخفض إجمالي أصول المجموعة بنسبة تبلغ ٠,٤٪ خلال عام ٢٠٢١، ليصل إلى ٩,٩ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وفيما يتعلق بالسيولة، فقد سجلت المجموعة أرصدة نقدية، شاملة الاستثمارات قصيرة الأجل، بواقع ٦٩٨ مليون ريال قطري. وبلغ إجمالي الدين على مستوى المجموعة ٤,٣ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

استراتيجية التمويل

تتمحور استراتيجية المجموعة بشأن التمويل حول الوصول بالدين إلى أمثل مستوى يتوافق مع استراتيجيتها العامة إزاء النمو وإجمالي أرباحها.

وما زالت مستويات الدين الحالية تؤثر على صافي أرباح المجموعة، فتكاليف التمويل، التي تندرج ضمن المكونات الأساسية للتكلفة، تحد من قدرة قطاع الحفر بصفة خاصة على الأداء وتحقيق أرباح.

وأخذاً في الاعتبار الاستراتيجية العامة للشركة وآفاق النمو المستقبلية، فإن إعادة هيكلة الدين تشكل أهمية بالغة، ليس فقط للوصول إلى المستوى المثالي من الفوائد، بل أيضاً للحصول على قدر أكبر من المرونة لإدارة السيولة والتخفيف من حدة الضغوط التي يتعرض لها الوضع المالي للمجموعة. وتحقيقاً لهذه الأهداف، فقد عملت إدارة المجموعة بصورة حثيثة على مدار العام، وأشركت جميع أصحاب المصلحة للوصول إلى الهيكل المثالي للدين.

وتجري حالياً دراسة وتقييم سيناريوهات وخيارات مختلفة حتى تستطيع الإدارة وجميع أصحاب المصلحة الآخرين فهم حجم الدين وهيكل السداد بمزيد من اليقين في إطار تصور بأن السوق مستقرة.

توزيع الأرباح المقترح

أخذاً في الاعتبار الفرص المُحتملة أمام المجموعة لزيادة حصتها من السوق والحاجة إلى المرونة المالية في ظل هيكل الدين الحالي، فإن مجلس الإدارة يعتقد بأن توزيع أرباح عن عام ٢٠٢١ سيشكل عبئاً على مستوى السيولة لدى المجموعة، وسيفرض مزيداً من الضغوط على تنفيذ الاستراتيجية المستقبلية. ومن ثم، فإن مجلس الإدارة يوصي بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مع توظيف الأموال المحتجزة لاغتنام الفرص الحالية والمستقبلية.

الخاتمة

يتقدم مجلس الإدارة بالشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لرؤيته الحكيمة وتوجيهاته السديدة وقيادته الرشيدة. كما نتقدم بالشكر إلى عملاء المجموعة على ثقتهم الدائمة وللإدارة العليا لشركات المجموعة على إخلاص أعضائها والتزامهم وتفانيهم الدائم في العمل. والشكر موصول أيضاً لمساهمينا الكرام على ثقتهم الكبيرة في الشركة وإدارتها.

٢ استراتيجية الأعمال ومجموعة الأصول

قطاع الحفر

الاستراتيجية

تتمحور استراتيجية أعمال قطاع الحفر حول تحقيق أفضل أداء ممكن على مستوى العمليات، سواء من حيث معدلات التشغيل أو الالتزام بالجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة، وضبط هياكل التكاليف وتحقيق المزيد من خفضها، وتنويع قاعدة العملاء وتوسعة نطاقها والوصول إلى هيكل مثالي للدين.

الإنجازات الرئيسية

تتضمن الإنجازات الرئيسية لشركة الخليج العالمية للحفر خلال عام ٢٠٢١ تشغيل آخر ثلاث منصات حفر لدى المشروع المشترك "جلف درل". وبهذه الإضافات، أصبح لدى المشروع المشترك خمس منصات حفر بحرية بموجب عقود الحفر التي مُنِحت إلى شركة الخليج العالمية للحفر في إطار مشروع توسعة حقل الشمال. وعلاوة على ذلك، واعتباراً من النصف الثاني من عام ٢٠٢١، تم الاتفاق على مجموعة جديدة من أسعار التشغيل اليومية لمنصات الحفر البحرية وجرى تطبيقها، الأمر الذي دعم إجمالي إيرادات القطاع. كما تم تشغيل معظم منصات الحفر البرية التي كانت متوقفة عن العمل، وهو ما أثمر عن زيادة معدل التشغيل بصفة عامة.

مستجدات القطاع

خلال عام ٢٠٢١، أبدت شركات النفط تحسناً ملحوظاً من حيث مستوى الثقة في ضخ استثمارات رأسمالية، الأمر الذي تحقق بفضل استقرار أسعار النفط وأثمر بدوره عن زيادة الطلب على خدمات الحفر، لاسيما خلال النصف الثاني من هذا العام.

الإنجازات الرئيسية على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

تولي دائماً شركة الخليج العالمية للحفر اهتماماً كبيراً بالتدابير المعنية بالسلامة، حيث لم تنقطع جهودها يوماً في منع الحوادث على مستوى الشركة. وتعمل حثيثاً على تحسين مستويات السلامة والارتقاء بالجودة وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

وفي إطار جهودها لتعزيز معايير السلامة على مستوى أسطولها، فقد نظمت شركة الخليج العالمية للحفر وأقامت في الدوحة ورش عمل حول قيادة السلامة بالتعاون مع شركة "CHECK ٦" قبل انتشار الجائحة. وفي وقت مبكر من هذا العام، وبسبب القيود التي فرضت جراء فيروس كورونا، بدأت عملية تدريب القيادة على تحقيق "الهدف نحو عدم تسجيل أية حوادث على الإطلاق" على متن منصات الحفر، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة السلامة والارتقاء بمستوى التدريب / التوجيه بشأن السلامة وقيادة الإشراف، علماً بأن هذا التدريب يجري تنفيذه حالياً.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف

يحتل ترشيد التكاليف بفاعلية صدارة أولويات شركة الخليج العالمية للحفر، وهو مفهوم غرسته الشركة ورسخته في ثقافتها بصرف النظر عن ظروف السوق. وفي ظل ظروف السوق التي يشهدها حالياً قطاع الحفر، تبذل شركة الخليج العالمية للحفر جهوداً متواصلة بشكل فاعل لترشيد التكاليف في كافة مجالات العمل المحتملة حتى يمكنها أن تتصدى للتحديات وتخفف من حدتها خلال الأوقات الصعبة.

وتنتهج شركة الخليج العالمية للحفر نهجاً يجعل من ترشيد التكاليف عملية مستمرة توفر لها المزيد من المرونة لاستكشاف فرص النمو الجديدة واجتياز فترات الركود. علاوة على ذلك، ومن أجل تحقيق الكفاءة المرجوة، تبذل الشركة جهوداً كبيرة للحد من فترات توقف العمل وتعزيز مستوى الامتثال إلى مؤشرات الأداء الرئيسية للصيانة الوقائية.

تشغيل الأصول

تلتزم المجموعة بتحقيق أعلى مستويات التشغيل لأسطول منصات الحفر مع ضمان عدم المساس بمعايير السلامة والأداء.

وقد حافظت شركة الخليج العالمية للحفر خلال عام ٢٠٢١ على التزامها بتحقيق التميز التشغيلي، وواصلت تقديم خدماتها إلى عملائها على نحو يتسم بالسلامة وبأداء رفيع المستوى. وبلغ معدل التشغيل الفعلي لمنصات الحفر ٨٤٪ لعام ٢٠٢١، فيما ظلت منصتي حفر بريتين خارج نطاق التشغيل طوال العام.

الأداء المالي

حقق القطاع إيرادات تبلغ ١,٠٢٠ مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بزيادة تبلغ نسبتها ١٠٪ مقارنة بالسنة الماضية. وتُعزى زيادة الإيرادات بصورة أساسية إلى ارتفاع أسعار التشغيل اليومية لمنصات الحفر البحرية، حيث تم تطبيق الأسعار الجديدة اعتباراً من شهر يوليو من عام ٢٠٢١. كما أن تشغيل ثلاث منصات حفر إضافية ضمن أسطول المشروع المشترك "جلف درل" خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١ قد أسهم في زيادة إيرادات القطاع. علاوة على ذلك، فقد أسهم تشغيل معظم منصات الحفر البرية غير العاملة خلال عام ٢٠٢١ إسهاماً إيجابياً في إيرادات القطاع لهذا العام.

وقد سجل القطاع صافي خسائر بواقع ٢٠١ مليون ريال قطري، مقارنة بصافي خسائر بلغ ٤٥٣ مليون ريال قطري للعام الماضي. ويُعزى تحسن أداء القطاع بصورة أساسية إلى ارتفاع إيراداته وعدم تسجيل أية نفقات استثنائية لخفض القيمة مقارنة بالعام الماضي. كما يُعزى تحسن الأداء إلى تراجع أسعار الفائدة التي انخفضت بنسبة تبلغ ٢٠٪ خلال عام ٢٠٢١ مقارنة بالعام الماضي.

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

٢ قطاع خدمات الطيران

الاستراتيجية

تتمحور استراتيجية أعمال قطاع خدمات الطيران بصورة أساسية حول التوسع في الأسواق المحلية وتعزيز نطاق حضوره على الصعيد الدولي، لاسيما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقارة أفريقيا. كما تهدف الاستراتيجية إلى تنمية الأسطول من أجل تلبية النمو المتوقع، وترقيته بطائرات أكثر تقدماً للمحافظة على العملاء الحاليين، والتوسع في أنشطة الصيانة والإصلاح.

المستجدات على مستوى الاقتصاد الكلي

بعد عام من انتشار الجائحة، مازال قطاع النفط والغاز يبدى بوادر إيجابية على التعافي في ظل تحسن الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي، وذلك بفضل فاعلية حملات التطعيم ضد فيروس كورونا، الأمر الذي أثمر عن التخفيف من إجراءات الإغلاق في أسواق رئيسية وزيادة النشاط الاقتصادي.

وقد تم خلال عام ٢٠٢١ التخفيف من القيود التي فرضت جراء انتشار فيروس كورونا وكان لها تأثير على الطلب على خدمات الطيران من قِبَل الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز، وهو ما أسهم في زيادة الطلب على خدمات الهليكوبتر. وبرغم ذلك، فقد ظل الإنفاق العالمي على قطاع الهليكوبتر منخفضاً منذ العام الماضي.

الإنجازات الرئيسية

استطاعت شركة هليكوبتر الخليج خلال عام ٢٠٢١ تشغيل أسطولها المتوافر بكفاءة، وحافظت في ذات الوقت على تواجدها في أسواق دولية. كما واصلت الشركة تطلعها إلى أنشطتها الأخرى بخلاف أنشطة أعمالها الأساسية، حيث قدمت خدماتها بموجب عقود لخدمات الصيانة مع الغير من عملاء محليين ودوليين، علماً بأنها قد مُنِحت هذه العقود خلال العام الماضي واستمرت بنجاح في عام ٢٠٢١.

علاوة على ذلك، فقد نجحت الشركة في إضافة طائرة هليكوبتر جديدة (AW١٣٩) إلى أسطولها المحلي وطائرتين جديدتين إلى أسطولها الدولي.

وحصلت الشركة على جائزة السلامة من قِبَل الاتحاد الدولي للطائرات المروحية لتحقيق ما يزيد على ١٠,٨٤٥ ساعة طيران دون وقوع حوادث أو مخالفات.

مستجدات التوسع في السوق

تمكنت شركة هليكوبتر الخليج خلال عام ٢٠٢١ من تمديد عقود لها في قطر وفي أسواق دولية. واستشرافاً للمستقبل، فإن هدف الشركة سيظل منصباً على تنمية عملياتها الأساسية في مجال خدمات الطيران، إلى جانب أعمال الصيانة والإصلاح، حيث تبحث الشركة حالياً عن فرص داخل عدة أسواق في إطار استراتيجيتها للتوسع دولياً.

الإنجازات الرئيسية على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

أجرت شركة هليكوبتر الخليج خلال عام ٢٠٢١ مجموعة كبيرة من الأنشطة التثقيفية والتدريبية المعنية بالصحة والسلامة والبيئة، الأمر الذي عزز من مستوى الوعي بالصحة والسلامة. ومع حصولها على شهادة ISO ٤٥٠٠١:٢٠١٨ عام ٢٠٢٠، طبقت هليكوبتر الخليج خلال عام ٢٠٢١ المواصفة المعنية تطبيقاً كاملاً على مستوى الشركة. كما أن تعزيز الثقافة بشأن إعداد التقارير الخاصة بالسلامة ورفعها والتشديد على لوائح وإجراءات الصحة والسلامة والبيئة قد ساعدا الشركة على المحافظة على اتساق أداءها فيما يتعلق بالصحة والسلامة والبيئة خلال عام ٢٠٢١. ونتيجة لذلك، فلم تسجل أية حوادث كبيرة ذات صلة بالصحة والسلامة والبيئة خلال هذا العام.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف

واصلت شركة هليكوبتر الخليج خلال عام ٢٠٢١ تنفيذ أهدافها بشأن ترشيد التكاليف دونما تأثير على جودة العمليات وسلامتها. وقد تم رصد عمليات الإنفاق التي يمكن التحكم فيها عن كثب لضمان ترشيد التكاليف ترشيداً كاملاً وزيادة الأرباح وإضافة قيمة إلى المساهمين. وتمكنت الشركة خلال عام ٢٠٢١ من احتواء المصروفات العامة والإدارية بنسبة تبلغ ١٣٪ مقارنة بالعام الماضي.

واستشرافاً للمستقبل، فإن شركة هليكوبتر الخليج ستواصل مراجعة أسطولها وعملياتها، الأمر الذي قد تنشأ عنه فرص لتحقيق المزيد من خفض التكاليف التشغيلية.

تشغيل الأصول

تم خلال عام ٢٠٢١ تشغيل أسطول طائرات AW١٣٩ و AW١٨٩ بموجب عقود، وظلت معدلات التشغيل متوافقة مع الموازنة التقديرية. واستحوذت الشركة على طائرة إضافية من طراز AW١٣٩ خلال هذا العام، وألحقتها بأسطولها المحلي دعماً للعمليات القائمة. علاوة على ذلك، فقد أضافت كل من الشركة التابعة التركية والمشروع المشترك في المغرب طائرة جديدة خلال هذا العام لتلبية الطلب المتزايد من السوق. وبصفة عامة، فقد ارتفع عدد ساعات الطيران بفضل التخفيف من القيود التي فرضت جراء انتشار فيروس كورونا.

واستشرافاً للمستقبل، ستواصل شركة هليكوبتر الخليج مسيرتها نحو تعزيز وترقية أسطولها حتى يصبح لديها أسطول رئيسي يشتمل على طائرات مزودة بأحدث التقنيات، وبما تضمن معه المحافظة على عملائها الحاليين. علاوة على ذلك، يجري حالياً على قدم وساق التسويق لطائرات الشركة من طرازي AW١٣٩ و AW١٨٩ في مناقصات لشركات تعمل في قطاع النفط والغاز على الصعيد الدولي.

الأداء المالي

حقق قطاع خدمات الطيران إيرادات تبلغ ٧٢٢ مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بزيادة تبلغ نسبتها ٥٪ مقارنة بالسنة الماضية. وتُعزى هذه الزيادة بصورة أساسية إلى ارتفاع عدد ساعات الطيران على مستوى العمليات المحلية والدولية والزيادة الملحوظة في إيرادات كافة أنشطة أعمال القطاع.

وقد حقق القطاع صافي أرباح يصل إلى ٢٢١ مليون ريال قطري، بزيادة تبلغ نسبتها ٩١٪ مقارنة بالعام الماضي[١]، الأمر الذي يعود بصورة أساسية إلى ارتفاع إيراداته.

٣ قطاع التأمين

الاستراتيجية

تتمحور الاستراتيجيات الرئيسية لقطاع التأمين حول تنمية أنشطة أعماله في شريحتي التأمينات الطبية والتأمينات المقدمة إلى الشركات العاملة في قطاع الطاقة، وذلك من خلال زيادة حجم الأقساط التأمينية عبر اكتساب عملاء محليين ودوليين جدد من داخل قطاع النفط والغاز أو من خارجه، ومن مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، بالإضافة إلى الاستفادة من المشاريع الوطنية، مثل مشروع توسعة حقل الشمال والتنفيذ المرتقب للقانون الجديد المعني بقطاع التأمين.

وستدعم هذا النمو أيضاً إدارة الأسعار، أخذاً في الاعتبار ارتفاع مستوى الاحتفاظ بالمخاطر، حيثما يكون ذلك مجدياً اقتصادياً، بالإضافة إلى تجديد العقود مع العملاء الحاليين. وتتضمن الاستراتيجيات الرئيسية الأخرى للقطاع تطبيق سياسات وإجراءات لإدارة المطالبات بصورة أفضل وأكثر فاعلية وتنويع المحفظة الاستثمارية، هذا إلى جانب إعادة التخصيص الاستراتيجي للأصول الاستثمارية بما يدعم إجمالي أرباحه ويضمن في ذات الوقت تحقيق مستوى قوي من السيولة.

المستجدات على مستوى الاقتصاد الكلي

شهد قطاع التأمين القطري خلال عام ٢٠٢١ تعافياً مطرداً في ظل تحسن الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي وانحسار الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا مع تنفيذ حملات التطعيم بنجاح. وبصفة عامة، فقد استأنف الاقتصاد مساره الإيجابي في ظل زيادة الطلب. واستشرافاً للمستقبل، ستسهم أيضاً الاستثمارات في قطاع الطاقة بدور في دعم قطاع التأمين.

[١] تم تسجيل أرباح القطاع قبل احتساب أثر الضرائب على الدخل ومكسب رأس مالي استثنائي غير نقدي بواقع ٢٦٨ مليون ريال قطري خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

الإنجازات الرئيسية

حقق القطاع عدة إنجازات ملحوظة خلال عام ٢٠٢١، منها تنمية أنشطة أعماله في شريحتي التأمين العام والطبي، واكتساب عملاء من مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأدر أيضاً أداء المحفظة الاستثمارية عوائد إيجابية. وخلال عام ٢٠٢١، بلغ معدل قدرة الكوت على الوفاء بالالتزامات المالية ما تصل نسبته إلى ٢٣٤٪، الأمر الذي أسهم في حصولها مجدداً على تصنيف ائتماني من الفئة (-A) من قِبَل وكالة التصنيف الائتماني "ستاندرد آند بورز" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

مستجدات التوسع في السوق

خلال عام ٢٠٢١، أبدت شريحة التأمين العام أداءً جيداً، حيث تم بنجاح استبقاء عملاء رئيسيين وتجديد عقود بتغطية أوسع وأسعار أفضل. كما واصل القطاع توسيع نطاق تواجده على الصعيد الدولي، حيث فاز بعقود جديدة مع شركات في قطاع الطاقة في أفريقيا والشرق الأوسط وبلدن آسيوية أخرى.

ومن ناحية أخرى، فقد تراجع عدد أقساط التأمين في شريحة التأمين الطبي مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يعود بصورة أساسية إلى عدم تجديد عقود، إلا أن صافي الأرباح لم يتأثر. وعلى الجانب الإيجابي، وبرغم انخفاض عدد أقساط التأمين الطبي، إلا أن محفظة التأمين الطبي قد اكتسبت عملاء جدد من مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وقد أصبحت شركة الكوت حالياً ثاني أكبر مقدم لخدمات التأمين في قطر من حيث إجمالي حجم الأقساط المكتتبة. واستشرافاً للمستقبل، ومن أجل زيادة حصتها من السوق بصورة أكبر، يتم حالياً التخطيط لتقديم خدمات أفضل، فيما يجري استكشاف فرص لإضافة منتجات أخرى ضمن أنشطة أعمالها.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف

ركزت الكوت خلال عام ٢٠٢١ على أهداف أساسية لتحقيق أفضل مستوى للكفاءة من حيث التكاليف. أولاً، فقد انخفض مستوى التعرض للمطالبات بفضل برنامج إعادة التأمين في شريحتي التأمين الطبي والعام. ثانياً، تم بذل المزيد من الجهود للتحقق من المطالبات التأمينية ومراجعتها لاستعادة تكاليف لم تكن مشمولة بالتغطية. وأخيراً، لم يتم إجراء أي عملية إنفاق رأسمالي كبيرة، وتجري حالياً مفاوضات وعملية اختيار صارمة للموردين لضمان الحصول على الخدمات بنفس الجودة وبأقل تكلفة ممكنة. وتمكن القطاع خلال عام ٢٠٢١ من احتواء المصروفات العامة والإدارية بنسبة تبلغ ١٦٪ مقارنة بالعام الماضي.

وستواصل الشركة جهودها لتحديد المصروفات الأخرى التي يمكن زيادة ترشيدها دون أن يؤثر ذلك على أنشطة أعمالها.

الأداء المالي

ارتفعت إيرادات قطاع التأمين للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بنسبة تبلغ ١٪ مقارنة بالسنة الماضية، لتصل إلى ٩٨٨ مليون ريال قطري. وقد عادل بالكامل تراجع أقساط التأمين في شريحة التأمين الطبي ذلك النمو الذي تحقق على مستوى الأقساط التأمينية في شريحة التأمينات العامة.

وازداد صافي أرباح القطاع لعام ٢٠٢١ بنسبة تبلغ ١٦٪ مقارنة بالعام الماضي، ليصل إلى ٦٠ مليون ريال قطري. ويعود هذا الارتفاع الكبير في صافي الأرباح بصورة أساسية إلى زيادة عدد أقساط التأمين ونمو المحفظة الاستثمارية في ظل تعافي أسواق رأس المال. وقد ارتفع عدد المطالبات مقارنة بالعام الماضي، مما أثر سلباً على صافي الأرباح.

٤ قطاع التموين

الاستراتيجية

تتمحور استراتيجية عمل شريحة خدمات التموين بصورة أساسية حول دعم الجهود الرامية إلى استبقاء العملاء، وتعزيز معدل نجاح عمليات تقديم العطاءات، وزيادة الحصة من سوق خدمات القوى العاملة وإدارة المرافق، ورفع معدلات إشغال المخيمات. وتتضمن العناصر الرئيسية الأخرى للاستراتيجية الترشيد المستمر للتكاليف وتنويع العملاء من قطاعات أخرى بخلاف قطاع النفط والغاز، مثل قطاعي الرعاية الصحية والنقل، واكتساب عملاء من مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم.

المستجدات على مستوى الاقتصاد الكلي

خلال عام ٢٠٢١، كان للمتطلبات الصارمة التي فرضت منذ العام الماضي على قطاع الضيافة جراء انتشار فيروس كورونا تأثيراً على نمو هوامش القطاع. وقد تطلبت هذه القيود نفقات إضافية من مقدمي الخدمات لضمان تقديم الخدمات بشكل أكثر أماناً، الأمر الذي فرض مزيداً من الضغوط على الكيانات العاملة في هذا القطاع. ولم تكن أنشطة أعمال شركة أمواج هي الأخرى بمنأى عن هذه المتطلبات الإضافية التي أثرت على الشركة بعدة صور، منها على سبيل المثال انخفاض عدد الوجبات المقدمة في معظم مواقع الخدمة وزيادة مستوى عمليات التعبئة والتغليف للأطعمة التي يتم توريدها وحملات التعقيم وارتفاع عدد رحلات الحافلات اللازمة لنقل الموظفين. إضافة إلى ذلك، وبصفة عامة، فقد ارتفعت تكاليف الشراء نتيجة لآثار التضخم. كما أثر تنفيذ التوجيهات التي أصدرتها الدولة بشأن الحد الأدنى للأجور تأثيراً مباشراً على هياكل التكاليف، وهو ما أسفر عن انخفاض أرباح القطاع.

الإنجازات الرئيسية

حقق القطاع خلال عام ٢٠٢١ أهدافه التي رمت بصورة أساسية إلى استبقاء العملاء الحاليين. وارتفع معدل نجاح عمليات تقديم العطاءات ومستوى رضا العملاء مقارنة بأهداف القطاع لعام ٢٠٢١. كما تم تجاوز النسبة المئوية المستهدفة لاكتساب عملاء جدد من قطاعات أخرى بخلاف قطاع النفط والغاز. وقد حصلت الشركة على العديد من شهادات التقدير من قِبَل عملاء مرموقين لما تقدمه من خدمات متميزة رفيعة الجودة.

مستجدات التوسع في السوق

شهد القطاع خلال عام ٢٠٢١ تحديات فيما يتعلق بتعافي أنشطة الأعمال بعد عام من انتشار الجائحة. وفي ظل استمرار العوائق، واجهت استراتيجية أمواج بشأن التوسع في السوق بعض الإخفاقات. ومع ذلك، وبرغم هذه التحديات، لم تنقطع جهود أمواج نحو تنمية قاعدة عملائها، حيث أضافت عملاء جدد إلى شريحة خدمات القوى العاملة، وارتفعت مستويات الإشغال في شريحة خدمات الإقامة.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف

منذ بداية الجائحة، بذلت أمواج مزيداً من الجهود لزيادة ترشيد هياكل التكلفة من خلال عدة تدابير، منها مواءمة الهياكل التنظيمية وترشيد الرواتب. ولا تكف أمواج عن استكشاف الفرص التي يمكن من خلالها تحقيق وفورات من شراء السلع الأساسية والمستهلكات. وتمكن القطاع خلال عام ٢٠٢١ من احتواء تكاليفه المباشرة بنسبة تبلغ ٦٪ وخفض المصروفات العامة والإدارية بنسبة تبلغ ٦٪ مقارنة بالعام الماضي.

الأداء المالي

خلال عام ٢٠٢١، حقق قطاع التموين إيرادات بواقع ٣٦١ مليون ريال قطري، بانخفاض تبلغ نسبته ١١٪ مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يعود بصورة أساسية إلى انخفاض عدد الوجبات المقدمة في معظم مواقع الخدمة نتيجة القيود التي فرضت جراء فيروس كورونا، لاسيما خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١. هذا بالإضافة إلى إلغاء بعض عقود لتوفير القوى العاملة وخدمات التموين، الأمر الذي أثر على النمو العام لإيرادات القطاع لعام ٢٠٢١.

وقد سجل القطاع صافي خسائر بواقع ١٥ مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة بصافي خسائر بلغ ١٠ مليون ريال قطري للسنة الماضية، الأمر الذي يُعزى بصورة أساسية إلى تراجع الهوامش والإيرادات.

استراتيجية الاستدامة: مجموعة أركان

استعراض عام

تأسست الخليج الدولية للخدمات، وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر، في ١٢ فبراير ٢٠٠٨ وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ خاصة المادة (٦٨) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومن خلال شركات المجموعة، تعمل الخليج الدولية للخدمات في أربعة قطاعات مختلفة هي التأمين وإعادة التأمين والحفر والخدمات ذات الصلة وخدمات النقل بالهليكوبتر وخدمات التموين.

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للطاقة كافة وظائف المكتب الرئيسي للمجموعة من خلال اتفاقية شاملة للخدمات، وتُدار عمليات الشركات التابعة بصورة مُستقلة من قِبَل مجالس إدارة الشركات المعنية والإدارة العليا لكل منها.

هيكل الملكية

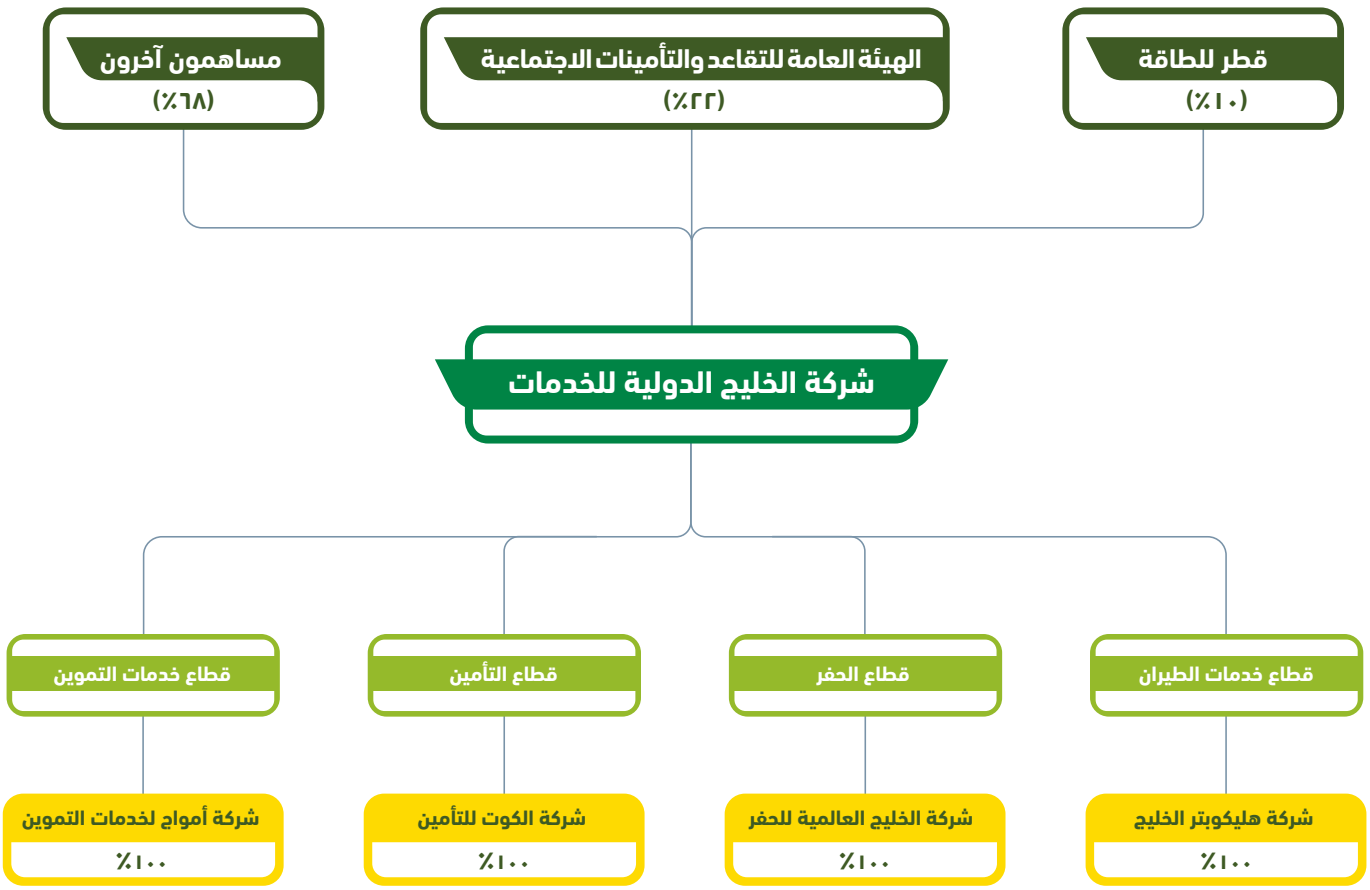

نبذة حول مجموعة الخليج الدولية للخدمات

أداء شركة الخليج الدولية للخدمات لعام ٢٠٢١

الإيرادات
(مليون ريال قطري)

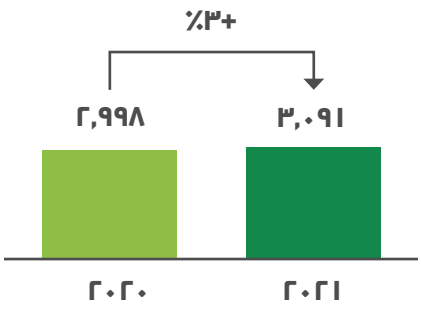

الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك
(مليون ريال قطري)

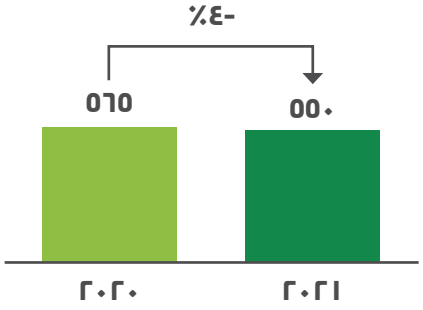

صافي الأرباح
(مليون ريال قطري)

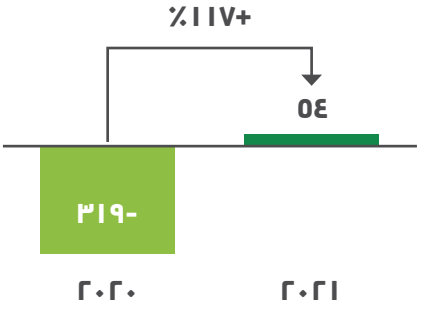

العائد على السهم
(ريال قطري)

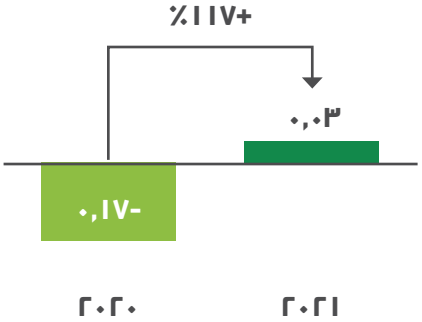

إجمالي الأصول
(مليار ريال قطري)

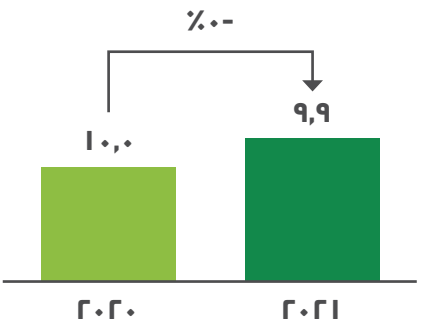

إجمالي الدين
(مليار ريال قطري)

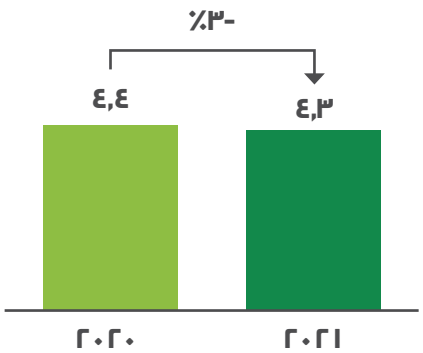

إدارة المخاطر والفرص

تعمل المجموعة في أربعة قطاعات مختلفة، وهي الحفر والتأمين وخدمات الطيران والتموين

قطاع الحفر

شركة الخليج العالمية للحفر

تأسست شركة الخليج العالمية للحفر عام ٢٠٠٤، حيث كانت مشروعاً مشتركاً بين قطر للطاقة (٦٠٪) وشركة الحفر اليابانية (٤٠٪). وبموجب اتفاقية المشروع المشترك المبرمة بينهما، حازت قطر للطاقة على نسبة إضافية من حصة شركة الحفر اليابانية لتصبح حصتها في الخليج العالمية للحفر ٦٩,٩٩٪، ثم حولت قطر للطاقة كامل حصتها في الخليج العالمية للحفر إلى شركة الخليج الدولية للخدمات. واعتباراً من ١ مايو ٢٠١٤، اعتمدت شركة الخليج الدولية للخدمات خياراً في اتفاقية المشروع المشترك للحصول على النسبة البالغ قدرها ٣٠٪ والمتبقية في شركة الخليج العالمية للحفر، وبذلك أصبحت الخليج العالمية للحفر إحدى الشركات التابعة المملوكة بالكامل لشركة الخليج الدولية للخدمات.

وتمتلك حالياً الخليج العالمية للحفر ١٥ منصة حفر (٧ منصات بحرية و٨ منصات برية) تُستعمل في عمليات حفر آبار النفط والغاز الطبيعي، كما تمتلك أيضاً بارجة سكنية واحدة ومنصتين بحريتين ذاتيتي الرفع.

أبرمت شركة الخليج العالمية للحفر اتفاقية لمشروع مشترك مع شركة "سي درل"، ألا وهو "جلف درل"، والذي تنقسم ملكيته بين الشركتين بالتساوي، وذلك لدعم تنفيذ عقود الحفر التي تم إرساؤها على شركة الخليج العالمية للحفر لتقديم خدمات الحفر ضمن مشروع توسعة حقل الشمال. وتتضمن العقود توفير خمس منصات حفر بحرية، حيث بدأ بالفعل تشغيل جميع منصات الحفر على مراحل مختلفة خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١. وفي إطار الاتفاقية، سيحصل المشروع المشترك على منصات الحفر من شركة "سي درل" وشركة أخرى ليست طرفاً في الاتفاقية، وذلك على أساس إيجاري (إيجار تشغيلي)، وسيكون مسؤولاً عن سداد قيمة التشغيل اليومية المتفق عليها إلى الجهات الموفرة لتلك المنصات. ولم تساهم شركة الخليج العالمية للحفر بأي مبلغ رأسمالي في المشروع المشترك الذي تعاقد معها من الباطن على تجهيز وإدارة منصات الحفر لتلبية متطلبات العقد الخاص بتقديم الخدمات.

الأداء المالي لقطاع الحفر لعام ٢٠٢١

الإيرادات
(مليار ريال قطري)

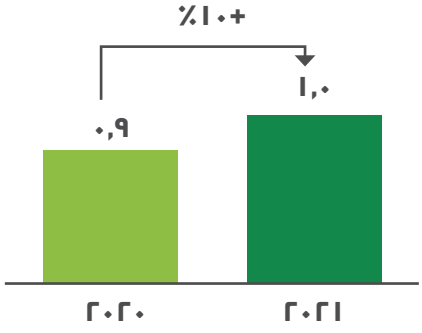

صافي الخسائر
(مليون ريال قطري)

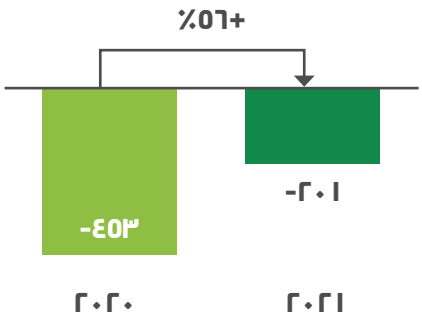

ملاحظة: تم تسجيل خسائر القطاع قبل احتساب أثر الضرائب على الدخل

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

٢ قطاع خدمات الطيران

شركة هليكوبتر الخليج

تأسست الشركة عام ١٩٧٠ تحت اسم هليكوبتر الخليج المحدودة كشركة تابعة للخطوط الجوية البريطانية، وفيما بعد استحوذت طيران الخليج على هليكوبتر الخليج المحدودة ثم باعتها إلى قطر للطاقة عام ١٩٩٨. وقد حولت قطر للطاقة كامل حصتها في الشركة إلى المجموعة عام ٢٠٠٨. وتقدم شركة هليكوبتر الخليج خدمات النقل بالهليكوبتر في قطر والخليج وأفريقيا وأوروبا والهند وتركيا.

وتعتبر شركة هليكوبتر الخليج إحدى الشركات الرائدة في مجال تقديم خدمات الطيران التجارية، حيث تدير عمليات في مختلف أنحاء العالم، بدءاً من أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وصولاً إلى جنوب آسيا، وتمتلك أسطولاً يضم ٥٩ طائرة. وتتمثل أنشطة التشغيل الرئيسية للشركة في مجموعة متنوعة من خدمات النقل بطائرات الهليكوبتر تتضمن خدمات النقل البحرية والبرية، ورفع الأحمال لمسافات قصيرة وبعيدة، والمسح الزلزالي، ونقل كبار الشخصيات، وتلبية متطلبات العقود الخاصة قصيرة الأجل، والتدريب بالمحاكيات وصيانة المكونات.

تمتلك شركة هليكوبتر الخليج بصورة مباشرة / غير مباشرة حصة في الشركات التالية في مواقع دولية مختلفة:

اسم الشركة	العلاقة	بلد التأسيس	نسبة الملكية	
			٢٠٢٠	٢٠٢١
اير أوشن ماروك	مشروع مشترك	المغرب	٤٩٪	٤٩٪
جلف ميد لخدمات الطيران المحدودة	مشروع مشترك	مالطة	٤٩٪	٤٩٪
يونايتد هليتشارترز برايفيت ليمتد	شركة تابعة	الهند	٩٠٪	٩٠٪
شركة المها للطيران	شركة تابعة	ليبيا	١٠٠٪	١٠٠٪
ريدستار هافيسيليك هزمتليري	شركة تابعة	تركيا	١٠٠٪	١٠٠٪
شركة هليكوبتر الخليج للاستثمارات والتأجير	شركة تابعة	المغرب	١٠٠٪	١٠٠٪

الأداء المالي لقطاع خدمات الطيران لعام ٢٠٢١

الإيرادات
(مليون ريال قطري)

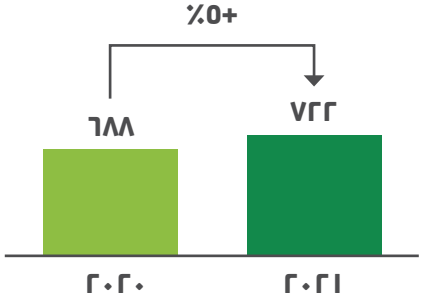

صافي الأرباح
(مليون ريال قطري)

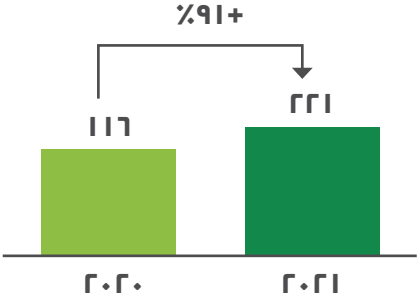

ملاحظة: تم تسجيل أرباح القطاع قبل احتساب أثر الضرائب على الدخل ومكسب رأس مالي استثنائي غير نقدي بواقع ٢٦٨ مليون ريال قطري خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠

٣ قطاع التأمين

شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين

تأسست شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين عام ٢٠٠٣، وهي حالياً مملوكة بالكامل للخليج الدولية للخدمات. وتغطي خدمات التأمين وإعادة التأمين التي تقدمها الشركة لقطاعات الإنشاءات والعمليات والأنشطة البحرية والقطاع الطبي.

الأداء المالي لقطاع التأمين وإعادة التأمين لعام ٢٠٢١

الإيرادات

(مليون ريال قطري)

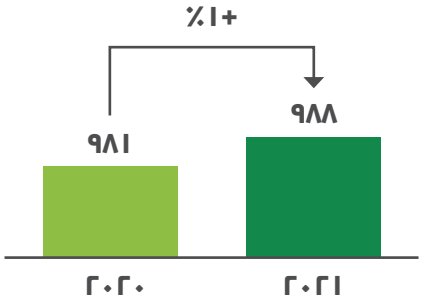

صافي الأرباح

(مليون ريال قطري)

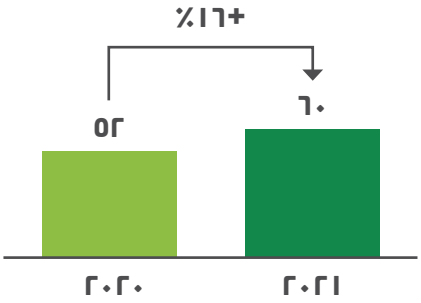

ملاحظة: تم تسجيل أرباح القطاع قبل احتساب أثر الضرائب على الدخل

٤ قطاع التموين

شركة أمواج لخدمات التموين

تأسست أمواج لخدمات التموين عام ٢٠٠٦ كشركة مملوكة بالكامل لقطر للطاقة، وقد تم الاستحواذ عليها لاحقاً من قِبَل المجموعة في ١ يونيو ٢٠١٢. وبالإضافة إلى هدفها الأساسي وهو تقديم خدمات تموينية عالية الجودة، فقد نوعت أمواج من خدماتها لتشمل التنظيف ومكافحة الحشرات والإمداد بالقوى العاملة وإدارة المرافق والمخيمات، كذلك خدمات التموين للأفراد وكبار الشخصيات. ومن خلال خدماتها لإدارة المرافق التي تتضمن خدمات التنظيف التجارية للمناطق الداخلية والخارجية، تقدم أمواج خدمات شاملة وفعالة تشمل خدمات التنظيف والحراسة وخدمات غسل وكي الثياب للعملاء. كما تقدم أمواج خدمات طعام رفيعة المستوى للضيافة في الشركات ولكبار الشخصيات، سواء لتجمعات حصرية صغيرة أو احتفالات كبيرة، وتقدم أيضاً خدمات التموين لحفلات الزفاف.

الأداء المالي لقطاع خدمات التموين لعام ٢٠٢١

الإيرادات

(مليون ريال قطري)

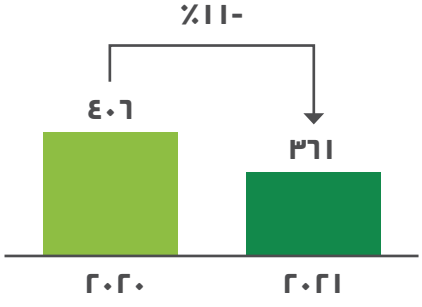

صافي الخسائر

(مليون ريال قطري)

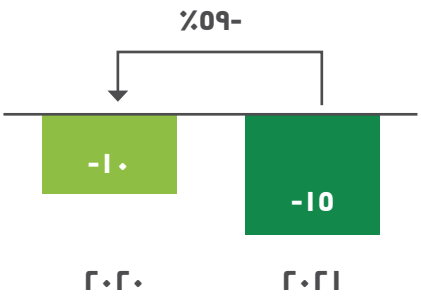

ملاحظة: تم تسجيل خسائر القطاع قبل احتساب أثر الضرائب على الدخل

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

للمساهمين في الخليج الدولية للخدمات ش.م.ع.ق.

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للخليج الدولية للخدمات ش.م.ع.ق. ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليها معا باسم "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وبيانات الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التفسيرية الأخرى، كما هو وارد بالصفحات من ٨ إلى ٧٣.

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر، بصورة عادلة، ومن كافة الجوانب الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق (معايير التدقيق). قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير في الجزء الخاص "بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" في هذا التقرير. إننا مستقلون عن الشركة وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين (متضمنة معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد السلوك الأخلاقي الدولية) والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في دولة قطر، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الأساسية

إن أمور التدقيق الأساسية، وفقا لحكمنا المهني، هي تلك الأمور التي لها الأهمية القصوى في أعمال تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية. وتناولنا هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نقدم رأيًا منفصلًا عن هذه الأمور عند تكوين رأينا عنها.

انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات

أنظر إيضاح 6 حول البيانات المالية الموحدة

أمور التدقيق الأساسية	وصف أمور التدقيق الأساسية
ركزنا على هذا الأمر نظرًا لأن: ◇ القيمة الدفترية للموجودات ذات الصلة بحفار المجموعة والطائرات تخضع لاختبار انخفاض القيمة ويتم إدراجها ضمن "الممتلكات والمعدات" كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ هي مبلغ ٥,٢٨١ مليون ريال قطري. يمثل هذا نسبة ٥٣٪ من إجمالي موجودات المجموعة، بالتالي جزءًا جوهريا من بيان المركز المالي الموحد. ◇ هناك تعقيد متزايد وينطوي على أحكام هامة في توقع التدفقات النقدية المستقبلية في صناعات الحفر والطائرات بسبب طبيعة عملياتهما والظروف السائدة بالسوق، بالتالي يعتبر هذا الأمر أمر تدقيق أساسي.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى، ما يلي: ◇ فهم أسلوب المجموعة لتحديد مؤشرات انخفاض القيمة في الموجودات ذات الصلة بالحفار والطائرات؛ ◇ تقييم كفاءة ومقدرات الموظفين في المجموعة الذين قاموا بأداء التقييم الفني للمبالغ القابلة للاسترداد؛ ◇ إشراك متخصصي التقييم لدينا لدعمنا في النظر في المبالغ القابلة للاسترداد التي توصلت إليها المجموعة، وعلى وجه الخصوص: - تقييم مدى ملاءمة المنهجية التي تستخدمها المجموعة لتقييم انخفاض القيمة، و - تقييم مدى ملاءمة الافتراضات الأساسية المستخدمة في نموذج انخفاض القيمة، بما في ذلك استخدام الحفارات والطائرات والموجودات ذات الصلة ومعدلات النمو وهوامش الربح التشغيلي ومعدلات الخصم، وغيرها. ◇ تقييم كفاية الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك إفصاحات الافتراضات والأحكام الرئيسية.

تقرير مدققي الحسابات المستقل

تقييم مطلوبات عقود التأمين

راجع إيضاح ١٣ حول البيانات المالية الموحدة

أمور التدقيق الأساسية	وصف أمور التدقيق الأساسية
ركزنا على هذا الأمر نظرًا لأن: ◇ مطلوبات عقود تأمين المجموعة تمثل ١٨٪ من إجمالي مطلوباتها ذات الصلة تتعلق بمطالبات مبلغ عنها ولم تتم تسويتها، ومطالبات متكبدة غير مبلغ عنها وأقساط غير مكتسبة. ◇ يتضمن تقييم مطلوبات عقود التأمين هذه درجة كبيرة من الأحكام فيما يتعلق بعدم اليقين في تقدير مدفوعات المنافع المستقبلية وتقييم تكرار وشدة المطالبات. يتضمن تقدير الاحتياطيات للمطالبات المتكبدة ولكن لم يبلغ عنها واحتياطيات الأقساط غير المكتسبة درجة كبيرة من الأحكام والافتراضات بالإضافة إلى استخدام توقعات وأساليب اكتوارية، ومن ثم اعتبرنا هذه النقطة من أمور التدقيق الأساسية.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى، ما يلي: ◇ اختبار تصميم ضوابط الرقابة الرئيسية ومدى فعاليتها التشغيلية على عمل عملية تكوين الاحتياطيات والمطالبات المبلغ عنها والمطالبات غير المبلغ عنها والأقساط غير المكتسبة، ◇ اختبار عينة من المطالبات القائمة واستردادات إعادة التأمين ذات الصلة، والتركيز على تلك التي لها الأثر الأكبر على البيانات المالية الموحدة لتقييم ما إذا تم تقدير المطالبات والاستردادات ذات الصلة بالصورة الملائمة، ◇ تقييم كفاءة وقدرات خبير الإدارة المعين من قبل ا لمجمو عة ، ◇ إشراك الخبير الاكتواري الخاص بنا لتقييم مدى ملاءمة المنهجية التي يتبعها خبير الإدارة والتقديرات الاكتوارية التي يجريها الخبير الاكتواري، وعلى وجه الخصوص: - تقييم والنظر في افتراضات الاحتياطيات الرئيسية والتي تشتمل على معدلات الخسائر وتكرار وشدة المطالبات ومدى معقولية التقديرات التي أجرتها المجموعة، و - تقييم ما إذا كانت الاحتياطيات منتظمة من الناحية المنهجية مع وجود أسباب كافية للتغيرات في الافتراضات. ◇ تقييم الدقة التاريخية لتطور المطالبات القائمة والتي تم تكبدها ولم يتم الإبلاغ عنها عن طريق إجراء مراجعة للأداء التاريخي بأثر رجعي للتقديرات والأحكام التي أجرتها المجموعة، و ◇ تقييم كفاية الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك إفصاحات الافتراضات والأحكام الرئيسية.

انخفاض قيمة شهرة

أنظر إيضاح ٧ حول البيانات المالية الموحدة

أمور التدقيق الأساسية	وصف أمور التدقيق الأساسية
ركزنا على هذا الأمر نظرًا لأن: ◇ اعترفت المجموعة بشهرة بمبلغ ٣٠٣ مليون ريال قطري والذي يمثل ٣٪ من إجمالي موجودات المجموعة. ◇ تنشأ الشهرة نتيجة لاستحواذ المجموعة على شركة تابعة للمجموعة، والتي تمثل وحدة منفصلة منتجة للنقد للمجموعة. ◇ يعتبر اختبار انخفاض القيمة السنوي للشهرة أمر تدقيق أساسي نظرا لتعقيد المتطلبات المحاسبية والأحكام الهامة المطلوبة لتحديد الافتراضات التي ستستخدم في تقدير القيمة القابلة للاسترداد. تم حساب القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد، التي تستند إلى القيمة قيد الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع، أيهما أعلى، من نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة. يستخدم هذا النموذج العديد من الافتراضات الأساسية، بما في ذلك تقديرات التدفقات النقدية المتوقعة وقيمة معدلات النمو النهائية، والهوامش، ومعدلات النمو وتكلفة المتوسط المرجح لرأس المال (سعر الخصم).	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى، ما يلي: ◇ تقييم كفاءة وقدرات موظفي المجموعة الذين قاموا بإجراء تقييم اختبار انخفاض القيمة؛ ◇ إشراك متخصصي التقييم لدينا لدعمنا في النظر في المبالغ القابلة للاسترداد التي توصلت إليها المجموعة، وعلى وجه الخصوص: - تقييم مدى ملاءمة المنهجية التي تستخدمها المجموعة لتقييم انخفاض القيمة، و - تقييم مدى ملاءمة الافتراضات الأساسية المستخدمة في نموذج انخفاض القيمة، بما في ذلك التدفقات النقدية المتوقعة وقيمة معدلات النمو النهائية، والهوامش، ومعدل النمو وتكلفة المتوسط المرجح لرأس المال (سعر الخصم)، وغيرها التي تم تضمنت مقارنة هذه المدخلات مع البيانات الخارجية المستنبطة إضافة إلى خبرتنا بالعميل والصناعة؛ - تقييم كفاية الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك إفصاحات الافتراضات والأحكام الرئيسية.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات عليها. حصلنا قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا على تقرير مجلس الإدارة الذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، ونتوقع الحصول على الأجزاء الأخرى من التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا.

رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى ونحن لا نعبر ولن نعبر عن أي شكل من أشكال نتيجة التأكيد عليه.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة فإن مسؤوليتنا هي أن نقرأ المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه، وفي سبيل القيام بذلك، دراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تنسجم بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو معرفتنا التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو يبدو عليها أنها تعرضت لتحريف جوهري.

لو قمنا، استنادا إلى العمل الذي قمنا بأدائه على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق هذا، بالتوصل إلى نتيجة أن هناك تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بالإعلان عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نعلن عنه في هذا الخصوص.

تقرير مدققي الحسابات المستقل

مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يحدد مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم مقدرة الشركة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، كلما كان ذلك ممكنا، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقا لمبدأ الاستمرارية ما لم يرغب مجلس الإدارة إما في تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي خلافا للقيام بذلك.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائما عن أخطاء جوهرية عندما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان من الممكن، بشكل فردي أو جماعي، أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس حكما مهنيا ونبقى على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما إننا نقوم بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الإدارة.

- إبداء نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول مقدرة الشركة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكا جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم الشركة بالتوقف عن مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف على إجراء أعمال التدقيق للمجموعة. وسنظل نحن المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق المهمة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق.

نقوم أيضا بتزويد مجلس الإدارة ببيان التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات، متى كان ذلك ممكناً.

من الأمور التي تم تقديمها لمجلس الإدارة، نحدد تلك المسائل التي كانت لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم أمور التدقيق الأساسية. ونصف هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات ما لم يمنع قانون أو لائحة من الافصاح العلني عن هذا الأمر أو عندما نقرر، وفي حالات نادرة جدا، أنه يجب عدم الكشف عن أمر ما في تقريرنا نظرا لأن الآثار السلبية لعدم الكشف عنه قد يتوقع بشكل منطقي أن تفوق منافع المصلحة العامة للكشف عنه في التقرير.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقًا لمتطلبات المادة ١٤٦ من قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لعام ٢٠١٥، فإننا نفيد أيضًا بما يلي:

(أ) لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق.

(ب) تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق بياناتها المالية الموحدة مع تلك السجلات.

(ج) اطلعنا على تقرير مجلس الإدارة الذي سيدرج في التقرير السنوي، ووجدنا أن المعلومات المالية الواردة فيه تتفق مع سجلات الشركة ودفاترها.

(د) بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء الجرد الفعلي لمخزون الشركة وفقا للأصول المرعية.

(هـ) لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات لقانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ أو لبنود النظام الأساسي للشركة والتعديلات عليه خلال السنة يمكن أن يكون لها أثر جوهري على بيان المركز المالي الموحد للشركة أو أدائها كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

١٧ فبراير ٢٠٢٢
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٥١)
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي رخصة رقم ١٢٠١٥٣

تقرير مدققي الحسابات المستقل

تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق.ع

تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") فقد تم تكليفنا من قبل مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق.ع ("الشركة") للقيام بعملية تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة وتقييم فعالية تصميمها وتنفيذها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (" تقرير مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية " الوارد في قسم ٤ من تقرير حوكمة الشركة لعام ٢٠٢١).

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية تقرير مجلس الإدارة العادل والخالي من الأخطاء الجوهرية والمعلومات الواردة فيها.

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات الالتزام ودفتر الالتزام والتقارير المالية وإدارة الاستثمارات وإدارة الخزينة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات (حسب الحاجة).
- تصميم وتنفيذ واختبار الضوابط لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات وحالات الإخفاق في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعة لمنع حالات الإخفاق المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة؛
- تخطيط وأداء اختبار الإدارة، وتحديد أوجه قصور الضوابط.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع وتوثيق ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استناداً إلى المعايير المقررة في الرقابة الداخلية - إطار العمل المتكامل (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي ("لجنة المؤسسات الراعية" أو "إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية").

تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والاحتفاظ واختبار ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيان بصورة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بقصد أو بغير قصد. كما تتضمن أيضا وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية وتصميم ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف الراهنة، والاحتفاظ بسجلات مناسبة عن مدى ملائمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة.

مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من أن الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان قد تلقوا التدريب المناسب، بالإضافة الى التحقق من تحديث الأنظمة بصورة مناسبة للتأكد من أن أي تغييرات تطرأ في التقارير تشمل جميع العمليات الهامة.

مجلس الإدارة مسؤول أيضًا عن الامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها المطبقة على أنشطته.

مسؤولياتنا

تشتمل مسؤولياتنا على مراجعة البيان الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة التأكيد المستقل المعقول استنادا إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. وقد قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية) الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. ويتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءات العمل سعياً للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، ووفقا لأهداف الرقابة الواردة فيه.

ونطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمنًا للسياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد إلتزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، الذي يتضمن المعايير الدولية للاستقلالية (وتشمل معايير الاستقلال الدولية) (قواعد السلوك الأخلاقي الدولية)، المبنية على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

وتعتمد الإجراءات المختارة على الحكم، والذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيان سواء كانت بقصد أو بغير قصد.

وقد تضمنت مهمتنا تقييم مدى ملائمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية التي تطبقها الشركة ومدى ملائمة أهداف ضوابط الرقابة التي وضعتها الشركة وتقديم تقرير أعضاء مجلس الادارة في ضوء ظروف المهمة. إضافة إلى ذلك، تقييم العرض العام لتقرير مجلس الإدارة، وما إذا صممت ونفذت وشُغّلت الضوابط الداخلية على التقارير المالية بشكل مناسب بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ استنادًا إلى إطار لجنة المؤسسات الراعية.

كما تتضمن الإجراءات المتبعة في إعداد البيان على سبيل المثال لا الحصر، على الأمور التالية:

- الاستفسار من إدارة الشركة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد نطاق العمل التي أجرتها الإدارة؛
- فحص العمليات التي تقع ضمن النطاق باستخدام منهجية الأهمية على مستوى البيانات المالية المنفصلة للشركة؛
- تقييم كفاءة الأمور التالية:
  - مستندات ضوابط الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - مستندات ضوابط الرقابة على مستوى الكيان والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - مخاطر وضوابط تقنية المعلومات المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.
- فحص خطوات سير الإجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معاينة مستقلة لخطوات سير الإجراءات ، على أساس العينة، عند الضرورة؛
- تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛
- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛
- فحص خطط الإدارة لاختبار الفاعلية التشغيلية لتقييم مدى معقولية الاختبارات الخاصة بطبيعتها ومداها وتوقيتها، وما إذا تم اسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛
- فحص مستندات الاختبار الخاصة بالإدارة لتقييم ما إذا أجري اختبار الفاعلية التشغيلية للضوابط الرئيسية بواسطة الإدارة وفقاً لخطة الاختبار التي وضعتها الإدارة؛ و
- إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي اجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من تقرير مجلس الإدارة أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج التقرير منها.

تقرير مدققي الحسابات المستقل

معلومات أخرى

تشمل المعلومات الأخرى المعلومات التي سيتم تضمينها في التقرير السنوي للشركة. لم نحصل على المعلومات الأخرى التي سيتم تضمينها في التقرير السنوي والمتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيتم إدراج التقرير مجلس الإدارة وتقرير التأكيد المعقول لدينا في التقرير السنوي. عندما نقرأ التقرير السنوي، وإذا استنتجنا لوجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى مجلس الإدارة.

خصائص تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمجلس الإدارة والقيود عليه

قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة، بسبب طبيعتها، عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيدًا مطلقًا بأنه سيتم تحقيق أهداف الرقابة.

قد لا يكون التقييم التاريخي لتصميم نظام ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتنفيذه وتشغيله مناسبًا لفترات مستقبلية إذا طرأ تغييرًا في الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات كما في تاريخ التقرير.

تم إعداد تقرير مجلس الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وقد لا تتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

أن المعايير المتبعة في هذه المهمة تتكون من قياس أو تقييم تصميم آليات الرقابة وتنفيذها وفعالية تشغيلها بناءً على أهداف الضوابط، وقد وضعت الشركة أهداف الرقابة داخليًا، استنادًا إلى العناصر الواردة في بيان إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية.

النتائج

لقد تم تشكيل استنتاجنا على أساس المسائل المحددة في هذا التقرير والخاضعة لها.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

في رأينا، واستناداً إلى نتائج إجراءات التأكيد المعقول لدينا، فإن تقرير مجلس الإدارة بشأن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية يُظهر بشكل عادل أن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بالشكل الصحيح كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا هذا معداً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. إن أي طرف يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، ويعتمد عليه (أو على أي جزء منه)، فإنه يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. إلى أقصى حد يسمح به القانون، فإننا لا نقبل أو نتحمل المسؤولية ونرفض الالتزام تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا، بخصوص تقرير التأكيد المستقل، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يتم نسخه أو الإشارة إليه أو الإفصاح عنه كليًا أو جزئيًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

١٧ فبراير ٢٠٢٢
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٥١)
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي رخصة رقم ١٢٠١٥٣

تقرير مدققي الحسابات المستقل

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق.ع

تقرير حول الالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة نظام حوكمة الشركات الأخرى والكيانات القانونية المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر") كَلّفَنا مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق.ع ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد محدود على تقييم مجلس الإدارة لما إذا كان لدى الشركة أسلوب جاهز للالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بالنظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركات المرفق الذي يغطي الحد الأدنى من متطلبات المادة ٤ من النظام. قدّم مجلس الإدارة "تقريره حول الالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة النظام" ("البيان")، الذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي في ١٨ يناير ٢٠٢٢، والذي أرفق كجزء من تقرير حوكمة الشركات.

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة.

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان التدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وعن تغطية أي تغييرات في التقارير لجميع وحدات الأعمال الهامة.

كما يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح المطبقة على أنشطة الشركة.

مسؤولياتنا

مسؤوليتنا هي فحص البيان الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استنادا إلى الإثباتات التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠، عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على مستوى ذي معنى من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقًا للنظام، كأساس لنتيجة التأكيد المحدود التي توصلنا إليها.

نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمنًا السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (متضمنا المعايير الدولية للاستقلالية)"(قواعد السلوك الأخلاقي)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن فهمٍ لالتزام الشركة بالنظام والظروف الأخرى للمهمة، ودراستنا للمجالات التي من المرجح أن تنشأ عنها أخطاء جوهرية.

وفي سبيل التوصل إلى فهمٍ لأسلوب الشركة للالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بالنظام والظروف الأخرى للمهمة، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان بغرض صياغة إجراءات تأكيد مناسبة في ضوء الظروف.

وتضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة أسلوب الشركة للالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بالنظام ، وتقييم مدى ملاءمة السبل والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

إن إجراءات تأكيدنا المحدود لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفعالية الإجراءات التي طبقها مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام.

تتضمن الإجراءات المتبعة في إعداد البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- فحص التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق مما إذا كان لدى الشركة أسلوب جاهز للالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة النظام؛
- فحص الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام الشركة بالنظام؛ و
- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام الشركة بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات، وغيرها).

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للشركة وتقرير حوكمة الشركات السنوي اللذان من المتوقع إتاحتهم لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير التأكيد المحدود حوله في التقرير السنوي وتقرير حوكمة الشركات السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في تقرير حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ مجلس الإدارة بذلك الأمر.

خصائص البيان والقيود عليه

أُعد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

معايير هذه المهمة هي تقييم أسلوب الالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بنصوص النظام.

تقرير مدققي الحسابات المستقل

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهنًا بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسبٍ لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

بناء على إجراءات التأكيد المحدود التي تم أداؤها لم يرد إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد بأن بيان مجلس الإدارة لا يعرض بصورة عادلة، ومن جميع الجوانب الجوهرية، أن لدى الشركة أسلوب جاهز للالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة ملتزم بنصوص النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المحدود، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

١٧ فبراير ٢٠٢٢
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٥١)
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي رخصة رقم ١٢٠١٥٣

التقرير المالي: مجموعة

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	٢٠٢١ بآلاف الريالات القطرية	٢٠٢٠ بآلاف الريالات القطرية
الموجودات		
الموجودات غير المتداولة		
ممتلكات ومعدات	**٥,٥٩١,٢٨١**	٥,٨٢٨,٦٣١
الشهرة	**٣٠٣,٥٥٩**	٣٠٣,٥٥٩
موجودات حق الاستخدام	**٣٦,٢٩٢**	٤٥,٣٥٢
موجودات عقود	**٩,٤٦٤**	١٤,٩٥٩
شركات مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	**١٢,٠٧٨**	١٤,٥٩٣
الاستثمارات المالية	**٤١٨,٦٥٨**	٣٦٩,٤٩٦
إجمالي الموجودات غير المتداولة	**٦,٣٧١,٣٣٢**	٦,٥٧٦,٥٩٠
الموجودات المتداولة		
مخزون	**٢٨٤,٠٨٨**	٢٣٨,٣٠١
موجودات عقود	**٦,٥١٤**	٤١٠
مستحقات من أطراف ذات علاقة	**٦٨٦,٣٥٤**	٦٥٨,٠٩١
الاستثمارات المالية	**٤٢٠,٦٨٩**	٣٦٥,٤٥٧
ذمم تجارية وأخرى مدينة	**٦٩٤,٩٩٤**	٦٢٠,٩٢٦
موجودات عقود إعادة تأمين	**٧٥٧,٣٨٢**	٨٠٦,١٣٠
استثمارات قصيرة الأجل	**٣٤٨,٦٣٢**	٢٢٩,٠٣٤
نقد وأرصدة لدى البنك	**٣٤٩,٤٠٧**	٤٦١,٥٣٨
إجمالي الموجودات المتداولة	**٣,٥٤٨,٠٦٠**	٣,٣٧٩,٨٨٧
إجمالي الموجودات	**٩,٩١٩,٣٩٢**	٩,٩٥٦,٤٧٧
حقوق الملكية والمطلوبات		
حقوق الملكية		
رأس المال	**١,٨٥٨,٤٠٩**	١,٨٥٨,٤٠٩
احتياطي قانوني	**٣٧٧,٣٠٨**	٣٧١,٣٨٩
احتياطي عام	**٧٤,٥١٦**	٧٤,٥١٦
احتياطي تحويل العملات الأجنبية	**(٥٥,٨٣٦)**	(٢٥,٧١٢)
احتياطي القيمة العادلة	**٣,٧٨٦**	٢٢,٤٧٥
أرباح مدورة	**٩٩٨,٢٠٤**	٩٥١,٢٩٢
حقوق الملكية المنسوبة لمالكي الشركة	**٣,٢٥٦,٣٨٧**	٣,٢٥٢,٣٦٩
مساهمات غير مسيطرة	**(١٩٨)**	(٥٢)
إجمالي حقوق الملكية	**٣,٢٥٦,١٨٩**	٣,٢٥٢,٣١٧
المطلوبات		
المطلوبات غير المتداولة		
مطلوبات إيجار	**١٥,٩٤٧**	٢٥,٦٨٢
القروض والسلفيات	**٣,٦٩٢,٧٠٥**	٣,٧٠٢,٢٦٢
مطلوبات عقود	**١,٨٢٠**	٣٠٦
مخصص تكاليف إعادة تهيئة مرافق مستخدمة	**٤٥,٦٦٩**	٤١,٥٩٨
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	**١٠١,٢٥٩**	٩١,٣٨٨
إجمالي المطلوبات غير المتداولة	**٣,٨٥٧,٤٠٠**	٣,٨٦١,٢٣٦
مطلوبات متداولة		
سحب على المكشوف	**-**	١٤
مطلوبات إيجار	**٢٨,٨٦٨**	٢٨,٢٣٨
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	**٥٠,٤٢٩**	٧٥,٢٣٨
القروض والسلفيات	**٦٣٢,٧٠٤**	٧٤٣,١٢٧
ذمم تجارية وأخرى دائنة	**٨٣١,٢٧٣**	٧١٣,٤٣٢
مستحقات لأطراف ذات علاقة	**٤٤,٥٠٧**	٤٥,٢٦٤
مطلوبات عقود تأمين	**١,٢١٤,٥٧٥**	١,٢٢٨,٦٥٢
مطلوبات عقود	**٣,٤٤٧**	٨,٩٥٩
إجمالي المطلوبات المتداولة	**٢,٨٠٥,٨٠٣**	٢,٨٤٢,٩٢٤
إجمالي المطلوبات	**٦,٦٦٣,٢٠٣**	٦,٧٠٤,١٦٠
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات	**٩,٩١٩,٣٩٢**	٩,٩٥٦,٤٧٧

تم اعتماد هذه البيانات المالية المنفصلة والتوقيع عليها من جانب مجلس الإدارة وتم التوقيع عليها بالنيابة عنه من جانب ما يلي في ١٧ فبراير ٢٠٢٢.

خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

سعد راشد المهندي
نائب رئيس مجلس الإدارة

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	٢٠٢١ بآلاف الريالات القطرية	٢٠٢٠ بآلاف الريالات القطرية
الإيرادات	**٣,٠٩١,٠٥٠**	٢,٩٩٨,٣٢٥
التكاليف المباشرة	**(٢,٧٤٤,٥٥٦)**	(٢,٦٦٦,٠٩٧)
إجمالي الربح	**٣٤٦,٤٩٤**	٣٣٢,٢٢٨
إيرادات أخرى	**٦٠,٢٥٨**	٤٣,٧٨٣
مصروفات أخرى	**(٢٤,٧٨١)**	(٣٤٢,٥٦١)
مصروفات عمومية وإدارية	**(١٩٨,٨٢٩)**	(٢١٢,٨٥٣)
مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية، بالصافي	**(٢٤,٥٥٦)**	(٥,٩٠١)
ربح / (خسارة) التشغيل	**١٥٨,٥٨٦**	(١٨٥,٣٠٤)
إيرادات تمويلية	**٣٢,٧١٧**	٣٠,١٩٨
تكاليف تمويل	**(١٢٩,٠٦٧)**	(١٦٢,٣٨٨)
صافي تكاليف تمويل	**(٩٦,٣٥٠)**	(١٣٢,١٩٠)
حصة المجموعة في (خسارة) / ربح شركات مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية، بالصافي من الضريبة	**(٢,٥١٥)**	٩,٣٥٦
الربح / (الخسارة) قبل الضريبة	**٥٩,٧٢١**	(٣٠٨,١٣٨)
مصروف ضريبة الدخل	**(٥,٦٨٦)**	(١٠,٦٢٣)
الربح / (الخسارة) للسنة	**٥٤,٠٣٥**	(٣١٨,٧٦١)
الخسارة الشاملة الأخرى		
البنود التي يعاد أو قد يعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة		
استثمارات في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – صافي التغير في القيمة العادلة	**(١٨,٦٨٩)**	١٣,٧٤٥
العمليات الأجنبية - فروق تحويل عملات أجنبية	**(٣٠,١٢٣)**	(١٤,١٣٧)
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	**(٤٨,٨١٢)**	(٣٩٢)
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة	**٥,٢٢٣**	(٣١٩,١٥٣)
الربح / (الخسارة) المنسوبة لـ:		
مالكو الشركة	**٥٤,١٨٢**	(٣١٨,٥٢٥)
مساهمات غير مسيطرة	**(١٤٧)**	(٢٣٦)
	٥٤,٠٣٥	(٣١٨,٧٦١)
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشاملة) المنسوب إلى:		
مالكو الشركة	**٥,٣٦٩**	(٣١٨,٩١٤)
مساهمات غير مسيطرة	**(١٤٦)**	(٢٣٩)
	٥,٢٢٣	(٣١٩,١٥٣)
العائدات/ (الخسارة) للسهم		
العائدات / (الخسارة) الأساسية والمخففة للسهم (بالريال القطري)	**٠,٠٢٩**	(٠,١٧١)

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي عام
	بآلاف الريالات القطرية	بآلاف الريالات القطرية	بآلاف الريالات القطرية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	١,٨٥٨,٤٠٩	٣٦٦,٢٩٥	٧٤,٥١٦
تعديلات لـ:	-	-	-
اقتناء شركة تابعة بمساهمات غير مسيطرة	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل:			
خسارة السنة	-	-	-
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى	-	-	-
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-
محول إلى الاحتياطي القانوني	-	٥,٠٩٤	-
احتياطي القيمة العادلة محول للأرباح المدورة	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر٢٠٢٠	١,٨٥٨,٤٠٩	٣٧١,٣٨٩	٧٤,٥١٦
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	**١,٨٥٨,٤٠٩**	**٣٧١,٣٨٩**	**٧٤,٥١٦**
إجمالي الدخل الشامل:			
الربح / (الخسارة) للسنة	-	-	-
(الخسارة) / الدخل الشامل الآخر	-	-	-
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-
مخصص صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية	-	-	-
محول إلى الاحتياطي القانوني	-	٥,٩١٩	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**١,٨٥٨,٤٠٩**	**٣٧٧,٣٠٨**	**٧٤,٥١٦**

حقوق الملكية المنسوبة لمالكي الشركة					
احتياطي تحويل العملات الأجنبية	حتياطي القيمة العادلة	أرباح مدورة	الإجمالي	مساهمات غير مسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
بآلاف الريالات القطرية	بآلاف الريالات القطرية	بآلاف الريالات القطرية	بآلاف الريالات القطرية	بآلاف الريالات القطرية	بآلاف الريالات القطرية
(١١,٥٧٨)	(١,٠٩٥)	١,٢٩٤,٣٧٦	٣,٥٨٠,٩٢٣	-	٣,٥٨٠,٩٢٣
-	-	(٩,٦٤٠)	(٩,٦٤٠)	-	(٩,٦٤٠)
-	-	-	-	١٨٧	١٨٧
-	-	(٣١٨,٥٢٥)	(٣١٨,٥٢٥)	(٢٣٦)	(٣١٨,٧٦١)
(١٤,١٣٤)	١٣,٧٤٥	-	(٣٨٩)	(٣)	(٣٩٢)
(١٤,١٣٤)	١٣,٧٤٥	(٣١٨,٥٢٥)	(٣١٨,٩١٤)	(٢٣٩)	(٣١٩,١٥٣)
-	-	(٥,٠٩٤)	-	-	-
-	٩,٨٢٥	(٩,٨٢٥)	-	-	-
(٢٥,٧١٢)	٢٢,٤٧٥	٩٥١,٢٩٢	٣,٢٥٢,٣٦٩	(٥٢)	٣,٢٥٢,٣١٧
(٢٥,٧١٢)	**٢٢,٤٧٥**	**٩٥١,٢٩٢**	**٣,٢٥٢,٣٦٩**	**(٥٢)**	**٣,٢٥٢,٣١٧**
-	**-**	**٥٤,١٨٢**	**٥٤,١٨٢**	**(١٤٧)**	**٥٤,٠٣٥**
(٣٠,١٢٤)	**(١٨,٦٨٩)**	**-**	**(٤٨,٨١٣)**	**١**	**(٤٨,٨١٢)**
(٣٠,١٢٤)	**(١٨,٦٨٩)**	**٥٤,١٨٢**	**٥,٣٦٩**	**(١٤٦)**	**٥,٢٢٣**
-	**-**	**(١,٣٥١)**	**(١,٣٥١)**	**-**	**(١,٣٥١)**
-	**-**	**(٥,٩١٩)**	**-**	**-**	**-**
(٥٥,٨٣٦)	**٣,٧٨٦**	**٩٩٨,٢٠٤**	**٣,٢٥٦,٣٨٧**	**(١٩٨)**	**٣,٢٥٦,١٨٩**

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	٢٠٢١ بآلاف الريالات القطرية	٢٠٢٠ بآلاف الريالات القطرية
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
الربح / (الخسارة) للسنة	**٥٤,٠٣٥**	(٣١٨,٧٦١)
تعديلات لـ:		
استهلاك الممتلكات والمعدات	**٣٤٩,٦١٥**	٤١٢,٢٣٧
استهلاك موجودات حق الاستخدام	**٢١,٦٧٦**	٢٣,٣٠٧
خسارة انخفاض قيمة ممتلكات ومعدات	**-**	٣٠٨,٢٦٢
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	**٢٤,٠١١**	٢٠,٠١٧
ربح من بيع ممتلكات ومعدات	**(٤,٣٨٠)**	(٧٥)
شطب ممتلكات ومعدات	**٢,٧٧٣**	-
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**(١٧,٨٩٠)**	٤,٣١٥
صافي الربح من بيع استثمارات مالية	**(١٥,٠٨٥)**	(١٢,٣٢٧)
مخصص مخزون بطيء الحركة والمتقادم، بالصافي من عكس المخصص	**٧٠٥**	٤,٤٠٨
مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية	**٢٤,٥٥٦**	٥,٩٠١
أرباح موزعة من صناديق استثمار مدارة	**(٣,٨٨٨)**	(٣,٨٢٢)
حصة في ربح شركات مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	**٢,٥١٥**	(٩,٣٥٦)
انخفاض قيمة شهرة	**-**	٧,٣٢٨
إيرادات تمويلية	**(٣٢,٧١٧)**	(٣٠,١٩٨)
تكاليف تمويل	**١٢٩,٠٦٧**	١٦٢,٣٨٨
إيرادات أرباح موزعة	**(٣,٣٢٦)**	(٤,٣٦١)
ربح من إعادة قياس شركة مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	**-**	(١,١٥٧)
ربح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل	**٥٣١,٦٦٧**	٥٦٨,١٠٦
تغييرات في:		
- مخزون	**(٤٦,٤٩٢)**	(٢٧,٢١٨)
- موجودات عقود	**(٦٠٩)**	١,٥٤١
ذمم تجارية مدينة وذمم تأمين مدينة ومدفوعات مقدمة ومستحقات من أطراف ذات علاقة	**(٦٨,٦٩٠)**	١١٢,٩٣٠
- التزامات عقود	**(٣,٩٩٨)**	(١٢,٧٤٣)
- ذمم تجارية وذمم تأمين دائنة ومستحقات وذمم دائنة لأطراف ذات علاقة	**١٠٠,٦٧٩**	(٢٠٥,٠٥٠)
النقد الناتج من التشغيل	**٥١٢,٥٥٧**	٤٣٧,٥٦٦
مكافآت نهاية خدمة موظفين مدفوعة`	**(١٤,١٤٠)**	(١٩,٩٦٦)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	**٤٩٨,٤١٧**	٤١٧,٦٠٠

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	٢٠٢١ بآلاف الريالات القطرية	٢٠٢٠ بآلاف الريالات القطرية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
اقتناء ممتلكات ومعدات	**(١٧٧,٧٦٤)**	(١٤٩,٢٢٦)
اقتناء استثمارات مالية	**(٣٣٤,٥٨٦)**	(٥٢٨,٤٥٤)
صافي الحركة في الاستثمارات قصيرة الأجل	**(١١٩,٥٩٨)**	٢٥٣,٦٠٤
إيراد تمويل مستلم	**٣٢,٧١٧**	٣٠,١٩٨
متحصلات من بيع واستحقاق موجودات مالية	**٢٤٥,٩٥٩**	٤٣٤,١٥٣
متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات	**٢٠,٤٧٨**	٧٥
صافي الحركة في النقد لدى البنوك - مقيد لتوزيعات الأرباح	**٢٤,٨٠٩**	٣,٢٥٠
توزيع أرباح من صناديق استثمار مدارة	**٣,٨٨٨**	٣,٨٢٢
نقد مستلم من اقتناء شركة تابعة	**-**	١,٣٩٥
توزيعات أرباح مستلمة	**٣,٣٢٦**	٤,٣٦١
استثمار في شركة مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	**-**	(٢)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة الاستثمار	**(٣٠٠,٧٧١)**	٥٣,١٧٦
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
سداد مطلوبات إيجار	**(٢٠,٢٢٣)**	(٢٢,٧٥٠)
متحصلات من القروض والسلفيات	**٢٨٦,٣٠٩**	٤٩٦,٨٦٠
سداد القروض والسلفيات	**(٤١١,١٤٠)**	(٧٤٤,٨١٥)
توزيعات أرباح مدفوعة	**(٢٤,٨٠٩)**	(٣,٢٥٠)
تكاليف تمويل مدفوعة	**(١٢٦,٦٠٤)**	(١٥٨,٦٥٢)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل	**(٢٩٦,٤٦٧)**	(٤٣٢,٦٠٧)
صافي التغير في النقد وما يعادل النقد	**(٩٨,٨٢١)**	٣٨,١٦٩
آثار التغير في أسعار الصرف على النقد المحتفظ به	**١١,٥٢١**	١,٣٠١
النقد وما في حكمه في ١ يناير	**٣٨٦,٢٨٧**	٣٤٦,٨١٧
النقد وما يعادله في ٣١ ديسمبر	**٢٩٨,٩٨٧**	٣٨٦,٢٨٧

إن الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة، و يمكن االإطلاع عليها من خلال الموقع االألكتروني للشركة: www.gis.com.qa

١.١ هوكم يترك

١ تمهيد

شركة الخليج الدولية للخدمات وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر (يشار إليها فيما بعد بكلمة "الشركة") تم تأسيسها في ٢٠٠٨/٢/١٢ وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ خاصة المادة (٦٨) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للطاقة مؤسس شركة الخليج الدولية للخدمات، مالك السهم الممتاز والمساهم في رأسمال الشركة بنسبة ١٠٪، توفر قطر للطاقة كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للطاقة كمقدم خدمات. وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت الشركة من خلال التعاقد مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بإعداد إطار الحوكمة بشكل كامل ومستقل للشركة حيث تمت الموافقة عليه من قِبَل مجلس إدارة الشركة بإجتماعه الأول لعام ٢٠١٣ بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٥.

٢ نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات بأهمية وضرورة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يكفل ويعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها.

تنفيذاً لذلك، حدد المجلس مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة، ويعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم والتمتع بها فضلاً عن إعلاء قيم حماية الأقلية، الرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

يحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة الخليج الدولية للخدمات يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة المدرجة من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة بما يكفل إرساء مبادئ الشفافية وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتحمل المسؤولية والاقرار بها.

ومع الأخذ في الاعتبار أحكام المادة رقم (٢) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، تحرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتوفيق أوضاعها مستندياً بما يكفل لها تطبيق تلك الأحكام.

٣ مجلس إدارة الشركة

٣-١ هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للطاقة وهي مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٤ بتأسيس شركة الخليج الدولية للخدمات كشركة أم لمجموعة من الشركات المتخصصة في تقديم الخدمات الداعمة لقطاعي النفط والغاز ما بين عمليات الحفر البرية والبحرية، النقل بالهليكوبتر، البوارج السكنية، التأمين وإعادة التأمين فضلاً عن خدمات التموين. ثم قامت بطرحها للإكتتاب العام في عام ٢٠٠٨ وذلك لضمان مشاركة المواطنين القطريين في عوائد تلك الأنشطة وتحقيق أقصى إستفادة ممكنة لهم من خلال طرح الشركة بسعر مخفض وحصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

ومن منطلق خصوصية تأسيس شركة الخليج الدولية للخدمات والوضع الإستراتيجي لأنشطتها خاصة على مستوى قطاعي الحفر والطيران بالهليكوبتر ومن ثم مراعاة المصلحة العامة، فإن مجلس إدارة الشركة طبقاً لنظامها الأساسي يتشكل من عدد (٧) أعضاء، يتم تعيين ثلاثة أعضاء منهم (٣) من قبل المساهم الخاص "قطر للطاقة"، بينما يتم انتخاب أربعة أعضاء (٤) من المساهمين المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة الذين تتوافر فيهم شروط الترشح المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة من خلال الإنتخاب بالتصويت السري من قبل الجمعية العامة على ألا يشارك المساهم الخاص في عملية الإقتراع. يحق لقطر للطاقة باعتبارها المساهم الخاص أن تعين الثلاثة أعضاء بحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للطاقة، ومن ثم ضمان موائمة استراتيجية ورؤية كل منهما، وفيما يلي بيانها:

- قطر للطاقة مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم في رأسمال الشركة بنسبة ١٠٪
- الوضع الاستراتيجي لأنشطة الشركة وخاصة على مستوى قطاعي الحفر والطيران بالهليكوبتر.
- توفير قطر للطاقة للدعم الفني والتقني لأنشطة ا لمجمو عة .
- تقديم قطر للطاقة لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة. ويتم توفير تلك الخدمات متى وكيفما تطلب لضمان الدعم التام لعمليات الخليج الدولية للخدمات.

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قِبَل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية لتحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٣-٢ تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (٣) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (١) واحدة). وبموجب قرار اجتماع الجمعية العامة للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٠ بشأن الأعضاء المنتخبين، وكذلك القرار رقم (١٠) لعام ٢٠٢١ لقطر للطاقة الصادر بتاريخ ٢٠٢١/٠٣/١٧ بشأن تعيين ممثليها، تم تشكيل مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات الحالي طبقاً للمادة رقم (٢٢) من النظام الأساسي للشركة (على غير ما جاء ببعض المتطلبات الواردة بالمادة رقم (٦) من نظام الحوكمة) بتعيين ٣ أعضاء من قبل قطر للطاقة، وانتخاب أربعة أعضاء لعضوية مجلس الادارة وذلك اعتباراً من ٢٠٢١/٠٣/١١. وفقاً للنظام الأساسي المحدث للشركة:

١. يتم انتخاب أربعة أعضاء (٤) من المساهمين المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة الذين تتوافر فيهم شروط الترشح المنصوص عليها بالمادة (٢٣) من النظام الأساسي للشركة الخاصة بأهلية أعضاء مجلس الإدارة. والتي تتضمن شرط أن يكون المرشح مالكاً لعدد من الأسهم لا يقل عن مليون سهم من أسهم رأس مال الشركة تخصص لضمان حقوق الشركة والمساهمين والدائنين والغير عن المسؤولية التي قد تقع على أعضاء مجلس الإدارة. ويجب إيداع هذه الأسهم خلال أسبوع من تاريخ بدء العضوية ويستمر ايداعها مع عدم قابليتها للتداول أو الرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله، وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته.

٢. يتم انتخاب الأعضاء بالاقتراع السري على الا يشارك المساهم الخاص في عملية الإقتراع، ويتم التصويت وفقاً للقواعد والنظم الخاصة المعمول بها.

٣. عند الترشح، لكل مساهم يستوفي شروط الترشح المنصوص عليها بالمادة رقم (٢٣) التقدم لترشيح ممثل واحد فقط عنه بصرف النظر عن نسبة ما يملكه من أسهم، ولأغراض هذه المادة يعتبر الشخص المعنوي والشركات التابعة له و/أو الأفراد تحت سيطرته شخصاً واحداً.

٤. باستثناء الأعضاء المعينين من قبل المساهم الخاص، لا يجوز لأي شخص سواء بصفته الشخصية او بصفته ممثلا لاحد الأشخاص الاعتباريين أن يكون عضواً بمجلس الإدارة إذا أصبح بتوليه ذلك المنصب:

١) عضواً في مجلس إدارة شركتين تزاولان أنشطة تجارية مشابهة لأنشطة الشركة أو الشركات التابعة لها، أو

٢) عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات مساهمة قطرية.

٣) رئيسا او نائبا في مجلس إدارة أكثر من شركتين مساهمتين قطريتين.

وتبطل عضوية من يخالف ذلك وعليه أن يرد إلى الشركة ما قبضه منها.

لاحقاً، قامت الشركة بالدعوة لعقد اجتماع جمعية عامة غيرعادية بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢ لتعديل النظام الأساسي وذلك بإضافة تعريف وآلية تحديد العضو المستقل وبما يتسنى معه تعيين الأعضاء المستقلين في المجلس. وبناء على التعديل المشار اليه، لتحديد ما إذا كان شخص ما مناسب ليتم تعيينه كعضو مجلس إدارة مستقل، في هذه الحالة سيعتمد تحديد مفهوم عضو مجلس الإدارة المستقل على القواعد والأنظمة المطبقة في السوق المالية القطري. وعلى هذا العضو المستقل ألا يكون تحت تأثير أي عامل قد يحد من قدرته على النظر في أمور الشركة ومناقشتها واتخاذ قرار بشأنها بتجرد وموضوعية.

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها وفقاً لميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالاغلبية البسيطة لاعضاء مجلس الادارة الحاضرين ورئيس مجلس إدارة الشركة والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد.

وتحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها. من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة.

ويتم الإفصاح في حينه عن قرار قطر للطاقة بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

خلال عام ٢٠٢١، قامت الشركة بفتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة للمساهمين من الأفراد والشركات وذلك لشغل (٤) مقاعد لمدة (٣) سنوات (٢٠٢١-٢٠٢٤)، وعليه، وفي ضوء استيفائهم لشروط الترشح، تم خلال اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٠ تعيين السادة التالي بيانهم بالتزكية لشغل الأربعة مقاعد من عضوية مجلس إدارة الشركة للفترة المشار إليها وهم:

١. السيد /علي جابر حمد المري، ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (غير مستقل/ شركات).

٢. الشيخ/ جاسم بن عبد الله آل ثاني، ممثلاً عن جهاز قطر للاستثمار (مستقل/ شركات).

٣. السيد/ سعد راشد المهندي، ممثلاً عن شركة وقود لفحص المركبات "فاحص"(غير مستقل/ شركات).

٤. السيد/ محمد ناصر الهاجري، ممثلاً عن شركة الكهرباء والماء القطرية (مستقل/ شركات).

من ناحية أخرى، ووفقاً للمادة (٢٢) والمادة (٤٠) من النظام الأساسي لشركة الخليج الدولية للخدمات، قامت قطر للطاقة بصفتها المساهم الخاص في رأسمال الشركة بتسمية ممثليها على النحو التالي:

١. الشيخ/ خالد بن خليفة آل ثاني، رئيساً لمجلس الإدارة.

٢. السيد/ غانم محمد علي الكواري، عضواً.

٣. السيد/ محمد إبراهيم المهندي، عضواً.

مع ملاحظة الآتي:

- تم تحديد الأعضاء المستقلين في التشكيل الحالي من الأعضاء المعينين بالإنتخاب بناء على التعريف الوارد بلوائح هيئة قطر للاسواق المالية في ذلك الصدد.
- لا يُعد أي من الأعضاء المعينين من قبل المساهم الخاص "قطر للطاقة" عضواً مستقلاً نظراً لكونهم ممثلين لشخص اعتباري يملك أكثر من ٥٪ من رأسمال الشركة.
- لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة أعضاء تنفيذيين حيث توفر قطر للطاقة كافة المهام التنفيذية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.

٣-٣ المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يُعد مجلس إدارة الشركة أحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، بما يحقق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام. ومن منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقا لمجلسه وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة المتعارف عليها. يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاؤه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيدا تاماً. ويُأخذ بعين الاعتبار مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبَل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، أعد مجلس الادارة ضمن إطار الحوكمة التوصيف الوظيفي لاعضاء مجلس الادارة كل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً تم إعداد التوصيف التوظيفي لأمين سر مجلس الادارة.

وطبقاً لميثاق المجلس - متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة - يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الاستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، تعيين الإدارة التنفيذية العليا للشركة واعتماد التخطيط لتعاقبها، وضع آلية للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية والتحليل المالي والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات الآخرين، الإشراف وضمان ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر وإجراء مراجعة دورية لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة بصورة أساسية من خلال لجنة التدقيق، اعتماد خطة التدريب والتعليم التي تتضمن التعريف بالشركة وأنشطتها وحوكمتها طبقا لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. كما يحرص مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات على الإشراف على كافة جوانب نظام حوكمة الشركة ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة لضمان تقيدها وتماشيها مع القوانين واللوائح ذات الصلة والعقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي.

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للادارة التنفيذية، واجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها. وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

يؤدي المجلس وظائفه ومهامه ويتحمل مسؤوليته وفقاً لبنود المادة رقم (٩) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة والتي من بينها أنه لا يجوز للمجلس إبرام عقود القروض التي تجاوز آجالها ثلاث سنوات، أو بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إبراء مديني الشركة من التزاماتهم الا إذا كان مصرحا له بذلك في نظام الشركة، وهو ما تم النص عليه بالنظام الأساسي للشركة. من ناحية أخرى تم التضمين باللوائح الداخلية للشركة والتي من بينها ميثاق المجلس بعدم جواز قيام المجلس بأية إجراءات أو معاملات لا تتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة ووجوب الموافقة عليها من قبل السلطات المختصة والتي من بينها الجمعية العامة للشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتكافل والتضامن عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو انتهاكات النظام الأساسي أو القانون.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٣-٤ رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشتمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو توفير التوجيه الاستراتيجي للشركة وحماية حقوق المساهمين وتحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية بشكل مربح ومستدام.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة قبل الغير، أيضا يحل نائب رئيس مجلس الادارة في بعض المهام محل الرئيس عند غيابه.

رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، كما أنه لا يشغل أي منصب تنفيذي بالشركة. وفي هذا الصدد تحرص إدارة الشركة على الآتي:

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة أو التأثير في اتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.

- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة أي عضوية في أي منها. مع ضمان وضع دليل صلاحيات واختصاصات للجان يكفل عملها بصورة فعالة، ملائمة عضويتها وتوافق صلاحياتها واختصاصاتها مع الممارسات المثلى للحوكمة.

- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

٣-٥ أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس إدارة الشركة ببذل العناية اللازمة واستغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة في إدارة الشركة والتقيد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتميز والاستدامة والسرية بما يضمن معه إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الشخصية. يلتزم الأعضاء وفقا للنظام الأساسي للشركة وسياسة تعارض المصالح بالافصاح عن أية علاقات مالية وتجارية والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

٣-٦ اجتماعات مجلس الإدارة

ينعقد مجلس الإدارة لتسيير أعمال الشركة ويقوم بتنظيم اجتماعاته بأي شكل آخر كما يراه مناسباً. وفقاً لأحكام المادة رقم (٣٠-١) من النظام الأساسي للشركة، يعقد مجلس الادارة ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة (٣) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. أيضاً نصاب اجتماع مجلس الادارة لايكون صحيحاً إلا بحضور خمسة (٥) أعضاء مجلس ادارة (الموجودين أو الممثلين من قبل وكيل) على الأقل، على أن يكون من بينهم رئيس مجلس إدارة الشركة. ووفقاً للنظام الأساسي المحدث للشركة، فقد تم إستيفاء عدد مرات إنعقاد مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢١.

يُدعى المجلس - وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة - إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مفوض حسب الأصول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. وفي حال توجيه الدعوة خلال فترة تقل عن (٧) أيام، يعتبر اجتماع مجلس الادارة أنه قد تم عقده بشكل صحيح في حال عدم الاعتراض من قبل أي من الأعضاء ووافق على الحضور.

وطبقا للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة. وفي حال تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعُتبر المنصب شاغراً.

وحرصاً على ضمان مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت.

٣-٧ قرارات المجلس

طبقا للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بأغلبية أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين ورئيس مجلس إدارة الشركة في اجتماع لمجلس الإدارة تم عقده وفقاً للنصاب القانوني. يُحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير، يجوز للمجلس في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر اجتماعه.

٣-٨ أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الادارة أو المساهم الخاص قراراً بتعيين أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقررها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلياً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به بإطار حوكمة بالشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس وضمان سريتها، مع تأكده من حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

وتتضمن مهامه حفظ وثائق المجلس وتأمينها وتوزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى ومحاضر الاجتماعات والقرارات التي يُصدرها مجلس الإدارة وضمان الحفظ الآمن لها، أيضاً ضمان حفظ سجلات الشركة وفقاً للوائحها الداخلية/نظامها الأساسي وتوافرها عند طلبها من قِبَل الأشخاص المصرح لها بالاطلاع عليها، وقد تتضمن هذه السجلات وثائق تأسيسية، وقوائم بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وعضويتهم والسجلات الرسمية الأخرى. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة مواعيد جلساتها.

ويتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى ١٨ عاماً في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته الممتدة في تولي شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالية.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

٣-٩ لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، كما يقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي. فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

٣-٩-١ لجنة التدقيق

قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٥) باجتماعه الرابع لعام ٢٠١٠ والتشكيل الحالي تم بموجب القرار رقم (٢) لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٣ بشأن إعادة تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بمجلس الإدارة برئاسة أحد أعضاء المجلس المستقلين - جميعهم من الأعضاء المعينين بالانتخاب - ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذا في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

وكما سبق الإشارة، قامت الشركة بالدعوة لعقد اجتماع جمعية عامة غيرعادية بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢ لتعديل النظام الأساسي وذلك بإضافة تعريف وآلية تحديد العضو المستقل، وبناء على التعديل المشار اليه، لتحديد ما إذا كان شخص ما مناسب ليتم تعيينه كعضو مجلس إدارة مستقل، في هذه الحالة سيعتمد تحديد مفهوم عضو مجلس الإدارة المستقل على القواعد والأنظمة المطبقة في السوق المالية القطري.

وبتطبيق التعريف الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، أيضا بناء على طلبات الترشح والإقرارات ذات الصلة المقدمة من كل الأعضاء المنتخبين، فإن أغلبية أعضاء اللجنة مستقلين ولم يسبق لأي منهم الاشتراك في التدقيق الخارجي لحسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على عضوية اللجنة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقا لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

والخارجي والضوابط الرقابية والالتزام المهني (الامتثال) وإدارة المخاطر وأي نواح أخرى مرتبطة بإختصاصات اللجنة.

تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قِبَل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

على مستوى ٢٠٢١، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة واتخاذ قرارات بشأن العديد من الموضوعات منها:

١. اعتماد تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية المُوحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
٢. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٣. المصادقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.
٤. المصادقة على تقرير حوكمة الشركة لعام ٢٠٢٠.
٥. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٦. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٧. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٨. مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي بشكل دوري، من حيث مستجدات تقييم المخاطر وخطة التدقيق للشركة وشركاتها التابعة، والاستنتاجات والتوصيات والاجراءات التصحيحية ذات الصلة.
٩. مراجعة إجراءات تعيين المدقق الداخلي للشركة.
١٠. إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء اللجنة.
١١. إقرار الجدول الزمني لاجتماعات لجنة التدقيق للعام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١.

وطبقاً لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة المُعدل، تعقد اللجنة ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية، وخلال عام ٢٠٢١ فقد تم إستيفاء عدد مرات إنعقاد لجنة التدقيق.

تشكلت اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة التالي بيانهم:

اسم العضو	المهام
السيد/ محمد ناصر الهاجري	رئيساً
الشيخ/ جاسم عبد الله محمد جبر آل ثاني	عضواً
السيد/ علي جابر المري	عضواً

٣-٩-٢ لجنة الترشيحات والمكافآت

في سبيل توفيق أوضاع الشركة مع أحكام نظام الحوكمة، قامت الشركة بتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٣) لعام ٢٠١٧ والتشكيل الحالي تم بموجب القرار رقم (٢) لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٣ بشأن إعادة تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بمجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً لنظام الحوكمة الصادرعن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. يتضمن نطاق مهامها تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنوياً، أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، حيث تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات لأعضاء مجلس الإدارة، وللإدارة التنفيذية العليا وكذلك تقديم مقترحات بشأن مكافآت مجلس إدارة الشركات التابعة.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وكذلك أداء الشركة، أيضا المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبَل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطرعند تحديد المكافآت المقترحة.

من ناحية أخرى، يتضمن نطاق مهام اللجنة وضع أسس ومعايير للإستعانه بها في تحديد الأشخاص المؤهلين وانتخاب المرشحين لشغل عضوية مجلس الإدارة من قبل المساهمين باجتماع الجمعية العامة، تلقي طلبات الترشح

لعضوية مجلس الإدارة، ورفع قائمة المرشحين للعضوية الى المجلس متضمنه توصياتها في هذا الشأن. كما تقوم اللجنة بمراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة والذي يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس والاقتراحات ذات الصلة، أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم، ثم تقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

على مستوى ٢٠٢١، عقدت اللجنة ثلاث اجتماعات وقامت خلالها بدراسة واتخاذ قرارات بشأن العديد من الموضوعات منها:

١. مراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة والتحسينات المقترحة لأداء المجلس، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات.

٢. اعتماد التعديلات المقترحة على سياسة بدلات ومكافآت مجلس الإدارة.

٣. اعتماد التعديلات المقترحة على سياسة الترشيحات الخاصة بالشركة والتي تأتي في إطار النظام الأساسي المُحدث للشركة وتعليمات الجهات الرقابية ذات الصلة.

٤. إدارة عملية الترشح والانتخابات لشغل أربعة مقاعد من عضوية مجلس الإدارة لمدة (٣) ثلاث سنوات (٢٠٢١-٢٠٢٤)، أخذا في الاعتبار شروط الترشح واستيفاء المتطلبات ذات الصلة.

٥. النظر في اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١.

٦. مراجعة مبالغ المكافآت المقترحة لأعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة، أخذاً في الاعتبار تحديدها بناء على مستويات الأداء المالي والتشغيلي للشركات وبما يمكن معه الوصول الى تقدير عادل بشأن المكافآت المقترحة لأي منها.

وطبقا لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة، تنعقد اللجنة كلما تطلب الأمر، الا انها يجب ان تنعقد قبل اجتماع مجلس ادارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لاعضاء مجلس الادارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لبدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. وتأخذ هذه السياسة في اعتبارها جزءاً ثابتاً مقابل عضوية مجلس الإدارة وحضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً "مكافأة" يرتبط بالأداء العام للشركة ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعة على المدى المتوسط وطويل الأجل، على ألا يتجاوزاجمالي الجزءين - في جميع الأحوال - الحد الأقصى "السقف" المنصوص عليه بالسياسة والمقرر من قبل قطر للطاقة. كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة في سياستها بالحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (١١٩) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ حيث لا تزيد نسبة تلك المكافآت على (٥٪) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لايقل عن (٥٪) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبَل قطر للطاقة من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة، وعليه لا يتضمن الهيكل الوظيفي للشركة أية مناصب تنفيذية عليا.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء، وتم الاجتماع بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٦ للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١، حيث تم التوصية من قبل المجلس بعدم صرف أية مكافآت لاعضائه وهو ماتم اقراره من قبل اجتماع الجمعية العامة للشركة والتي عُقدت بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٠. أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الادارة، فلا يتم صرف أية مكافآت مقابل عضويتها. بينما يتم صرف بدل مقابل حضور جلسات وذلك لأعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت فقط.

وفيما يلي بيان بتشكيل اللجنة:

اسم العضو	المهام
السيد/ غانم محمد الكواري	رئيساً
السيد/ محمد إبراهيم المهندي	عضواً
السيد/ علي جابر المري	عضواً

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٣-١٠ تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لضمان وجود مجلس إدارة كفء وفعال، وضمان وفاء أعضائه بالتزاماتهم فضلاً عن توفير أقصى حد ممكن من الإنتاجية وتبادل الخبرات. يتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم وهي:

١. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.

٢. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمها مع نشاط الشركة.

٣. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانه التابعة.

٤. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعة بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.

٥. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانه التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.

٦. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.

٧. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

قامت لجنة المكافآت باجتماعها الثالث لعام ٢٠٢١ المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٦ بمراجعة التقييمات الذاتية لأعضاء المجلس عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة، مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات. ثم تم رفع نتائج التقييم الى مجلس ادارة الشركة الأول لعام ٢٠٢١ المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٨.

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها الأول لعام ٢٠٢٢ التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الادارة عن عام ٢٠٢١، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها الى اجتماع مجلس الإدارة.

خلال العام ٢٠٢١، فإن مجلس الإدارة قام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات او شكاوى من قبل أعضاء المجلس، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الادارة ومن ثم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيزية. مجلس الإدارة راضٍ عن فاعلية وكفاءة المجلس في القيام بالتزاماته ومهامه كما هي منصوص عليها.

٤ أعمال الرقابة بالشركة

يتمثل الهدف الأساسي لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة في ضمان إجراء أعمالها بشكل منظم وفعال قدر الإمكان، بما في ذلك الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع وكشف الاحتيال والخطأ، والتأكد من مدى دقة السجلات المالية للشركة والاعتماد عليها، فضلاً عن تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها، والعمل على إدارتها. وفي سبيل ذلك، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة. ثم يتم وضع معايير واضحة للرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة في أقسام الشركة كلها.

ويتم الإشراف على نظام الرقابة الداخلية من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية. ويقوم المدقق الداخلي بإصدار تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، تأخذ الإدارة الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) في اعتبارها كإطار مرجعي عند إعداد نظام الرقابة الداخلي للشركة. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات من أجل:

١. حماية أصول الشركة.

٢. ضمان موثوقية وصحة التقارير المالية.

٣. ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ ا لتو جيهية .

٤. ضمان تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية ا لتشغيلية .

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة. إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي مثل كوسو (COSO) سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمراقب حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكل بها وفقاً للمادة (٢٤)، خاصة فيما

يتعلق بتقييم مدى ملائمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

ولضمان الامتثال لأحكام المادة رقم (٤) من نظام الحوكمة، يتعين على الشركة ما يلي:

١. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

٢. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، قامت الإدارة بإعداد إطار لتقييم الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة "ICoFR". وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد تم تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠٢٠. وتضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير "Materiality" على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠٢٠ (أخذا في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة داخل الشركة بهدف تحديد الضوابط والتقييم والاختبار.

ويوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكيدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ذات الصلة بالحسابات الهامة التي تم تحديدها والإفصاحات والتأكيدات استناداً إلى تقييم المخاطر ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقَدَّرَة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن شرح تلك العملية بالتفاصيل على النحو التالي:

تقييم المخاطر:

١. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة في البيانات المالية.

٢. تحديد مستوى التأثير "Materiality level" (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) ومدخلات التدقيق الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة.

٣. تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الهامة والإفصاحات وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة استناداً إلى مستوى التأثير المحدد. وتتضمن تأكيدات البيانات المالية الوجود أو الحدوث، والاكتمال، والتقييمأوالتخصيص،والحقوقوالالتزامات،والإفصاحات.

عملية التتبع:

عقب إجراء عملية تقييم المخاطر، يتم تحديد الضوابط الداخلية المعنية التي تخفف من حدة الأخطاء الجوهرية في أنشطة الأعمال المطبقة من خلال عمليات التتبع، وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة ومناقشة الإدارة ومسؤولي العمليات وفهم خط سير المعاملات.

وتصنف هذه الضوابط كالتالي:

١. الضوابط على مستوى الكيان – متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قِبَل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصور كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملائمة وصقل المهارات.

٢. الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات – تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.

٣. ضوابط أنشطة الأعمال – يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.

تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.

وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار الضوابط الداخلية:

بعد تقييم المخاطر وتحديد الضوابط، يتم إجراء اختبارات الضوابط على كل ضابط من الضوابط المحددة لتقييم ما إن كان قد تم تصميمه بالشكل الكافي وأنه يعمل بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاثة مكونات: اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

اختبار الضوابط - اختبار فاعلية التصميم:

يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة - حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قِبَل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكل فعال - تلبي أهداف الشركة بشأن الرقابة، وتمنع أو تكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، مما نستنتج معه ما إذا كان لدى الشركة نظاماً داخلياً كافياً للضوابط على إعداد التقارير المالية أم غير ذلك.

ويتضمن اختبار التصميم مزيجاً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار فاعلية التشغيل:

يتضمن اختبار فاعلية تشغيل الضوابط الحصول على أدلة حول ما إذا الضابط يعمل وفقاً لتصميمه خلال فترة إعداد التقارير المالية ذات الصلة. لكل ضابط يخضع لاختبار فاعلية التشغيل، فإن الدليل اللازم لاستنتاج ما إن كان الضابط فعال يعتمد على الخطر ذو الصلة بالضابط، المقيم استناداً إلى عوامل مثل طبيعة الخطأ وحجمه، والذي يهدف هذا الضابط إلى منعه، ويعتمد كذلك على تاريخ حدوث الأخطاء، ووتيرة تشغيل الضابط، وفاعلية الضوابط على مستوى الكيان، وكفاءة الموظفين الذين يقومون بتشغيل الضابط، وطبيعة الضابط، أي آلي أو يدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة:

يحدث "القصور" في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر- سواء بشكل مستقل أو ضمنياً - أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهري في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالية أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية.

المعالجة واختبارها:

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كافٍ للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصميم وفاعلية التشغيل، يرى المدقق الداخلي أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويستوفي متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، يرى المدقق الداخلي والإدارة العليا للشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

٤-١ إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للطاقة كمقدم خدمات للشركة بناء على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يأخذ هذا الإطار في اعتباره وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها تحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها الى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملائمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.

- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.

- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستواها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تأخذ الشركة في اعتبارها ضمان توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتكفل تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من آثارها.

- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

٤-٢ التدقيق

٤-٢-١ التدقيق الداخلي

تقوم الشركة بشكل دوري بإجراء مناقصة لاختيار أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة المستقلة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة وفقاً لإجراءات التناقص، ويتم العرض على لجنة المناقصات المُشكلة، والتي بدورها ترفع توصياتها إلى لجنة التدقيق بشأن اختيار الاستشاري المناسب في ضوء العروض الفنية والتجارية المقدمة. وقد تم تعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة في ٢٠١٨/١/١ لمدة ثلاث سنوات لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة "كمقدم خدمات"، أيضاً التدقيق على الشركات التابعة تبعاً لتعليمات لجنة التدقيق وخطة التدقيق الموضوعة. ثم قامت الشركة - في أعقاب انتهاء الاتفاقية - بتمديد اتفاقية التدقيق الداخلي لمدة سنة اضافية بشروط تجارية أكثر أفضلية من سابقتها.

يأخذ المدقق الداخلي الذي يتم تعيينه في اعتباره تقييم المخاطر على مستوى الشركة والشركات التابعة، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملائمة فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. ويقوم المدقق الداخلي بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، كما يُقَيّم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

يعد المدقق الداخلي تقارير التدقيق الداخلي وفقا للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، ويرفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق. يتضمن التقرير نتائج تقييم المخاطر والأنظمة المعمول بها في الشركة، مستجدات التدقيق من حيث نتائج التدقيق، تقييم أداء الشركة بشأن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وبما يكفل الامتثال للوائح الجهات الرقابية، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في إجراءات الرقابة الداخلية وأية مهام أخرى وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق ذات الصلة. تستلم الإدارة التنفيذية نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقا لتعليمات لجنة التدقيق.

خلال فترة التعاقد، أجرى المدقق الداخلي ٢١ تدقيقاً ومتابعة لاحقة وفقاً لخطة التدقيق التي تغطي شركة الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة. شمل نطاق التدقيق الداخلي، والذي استند الى تقييم المخاطر، مجموعة واسعه من المجالات عبر شركات المجموعة غطت العمليات الأساسية (العمليات، الصيانة، التأمين على الحياة، التأمين العام وإعادة التأمين، وما الى ذلك)، ومهام الدعم (مثل الحوكمة والامتثال، الشؤون المالية والحسابات، التقارير الإدارية، الاستثمارات، المشتريات، التسويق وتطوير الأعمال، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات، الصحة والسلامة والبيئة، وما إلى ذلك).

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٤-٢-٢ التدقيق الخارجي

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مراقبي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مراقبي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة.

تعين الجمعية العامة مراقب حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يتم إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين. ينص العقد فيما بين الشركة ومراقب الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة. وبموجب اللوائح والقوانين ذات الصلة يحظر على مراقب الحسابات الجمع بين أعماله ومهامه والواجبات الموكلة إليه وأي عمل آخر بالشركة، والعمل بالشركة قبل سنة على الأقل من تاريخ إنهاء علاقته بها.

قامت الشركة بطرح مناقصة لتعيين المدقق الخارجي اعتباراً من عام ٢٠١٨ لمدة خمس سنوات، على أن يتم عرض توصية اللجنة - المُشكلة وفقاً لاجراءات المناقصات الخاصة بالشركة - بالتعيين المقترح على اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للشركة لإقرارها. فيما يتعلق بعام ٢٠٢١، فقد وافقت الجمعية العامة للشركة في اجتماعها عن عام ٢٠٢٠ والتي عقدت بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٠ على تعيين السادة "KPMG" مدققاً خارجياً للشركة عن عام ٢٠٢١ مقابل أتعاب سنوية قدرها ٣١٣,٦٩٠ ريال قطري، شاملة مهام التدقيق الخارجي والمهام الاضافية وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتقييم الضوابط الداخلية على عملية اعداد البيانات المالية بالإضافة الى تقيد الشركة بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة.

ومع الأخذ في الاعتبار متطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، شمل نطاق مهام المدقق الخارجي القيام بأعمال الرقابة وتقييم الأداء بالشركة خاصة تلك المتعلقة بمدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضا مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية.

يقوم مراقب الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق العالمية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة. وهو ما تم في اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام ٢٠٢٠ والتي عقدت بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٠ حيث حضر المدقق الخارجي وقدم تقريره في هذا الصدد.

قدم مدقق الحسابات الخارجي كي بي ام جي "KPMG" تقريره عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١، الى مجلس ادارة الشركة عن الأمور المحاسبية والتدقيق الهامة، أيضا قدم تقرير التأكيد المستقل حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وتقييمه ذو الصلة حيث أفاد برأيه، واستناداً الى نتائج اجراءات التأكيد المعقول لديه، فإن تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يُظهر بشكل عادل أن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بالشكل الصحيح كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١.

أيضاً قدم تقرير التأكيد المستقل المحدود حول الالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة نظام حوكمة الشركات الأخرى والكيانات القانونية المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية حيث أفاد بأنه بناء على إجراءات التأكيد المحدود التي تم أداؤها لم يرد الى علمه ما يجعله يعتقد بأن بيان مجلس الإدارة لا يعرض بصورة عادلة، ومن جميع الجوانب الجوهرية، أن لدى الشركة أسلوب جاهز للالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة ملتزم بنصوص النظام كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١.

قدم مراقب الحسابات تقاريره عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١ المشار اليها لاجتماع الجمعية العامة للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٠.

أيضاً، التقارير المستقلة الكاملة لمدقق الحسابات الخارجي والتي تتضمن المسؤوليات، القيود المتأصلة، النطاق ومحدداته، المعايير، النتائج وأسس الاستنتاج/الرأي قد تم نشرها ضمن التقرير السنوي للشركة المتوافر على موقعها الإلكتروني (www.gis.com.qa).

٣-٤ التقيد بالضوابط

يلتزم مجلس إدارة الخليج الدولية للخدمات التزاماً قوياً بالمحافظة على الامتثال إلى كل اللوائح التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة. كما يبذل مجلس الإدارة قصارى جهوده لضمان إعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات التنظيمية بشأن الحوكمة.

حالات عدم الامتثال لأحكام محددة من أحكام نظام الحوكمة تمت الإشارة إليها في هذا التقرير مع ذكر الأسباب التي تكمن وراء عدم الامتثال. وتحرص الشركة على الامتثال لأحكام قوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتشريعاتها ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة.

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال ضمان وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغيرات التي تدخل على تشريعات الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويُعلم المجلس بالكامل دورياً بالتغيرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يتوجب على مسؤولي الامتثال إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وفي هذا الصدد، وكإجراء إضافي، تم اعداد آلية لمراجعة وتتبع وضمان امتثال الشركة للقوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة المعمول بها، وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لادارة المخاطر. من المقرر البدء في تطبيق تلك الآلية والتي تهدف بشكل عام الى ما يلي:

- تقديم ضمان معقول عن مدى تقيد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،
- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال،
- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل

على مستوى الشركات التابعة والتي هى ليست بموضوع التقرير، فإن كل شركة من شركات المجموعة على وعي تام بأهمية إرساء مباديء الحوكمة الرشيدة والتي منها الشفافية والمساءلة والمسؤولية لدعم مسؤوليتها إزاء تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية والاستقرار المالي والنزاهة ومن ثم تعزيز التميز التشغيلي. من ناحية يتم إدارة تلك الشركات بشكل مستقل من قِبَل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لادارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسئوليته الائتمانية وبما يضمن حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم. أيضا كل شركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها انظمة ادارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس ادارة الشركة ولجانه ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجان ادارة المخاطر المؤسسية، لجان الحوكمة والامتثال. الامر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع أفضل المعايير والممارسات المتبعة.

أيضاً تحرص شركة الخليج الدولية للخدمات على اختيار أعضاء مجلس الإدارة - الممثلين لها في الشركات التابعة - ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة التابعة وتحقيق أهدافها وغاياتها. وبتعيين كل منهم، عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه الشركة التي يشغل مقعداً في مجلس إدارتها، ويكون في موقع المساءلة عن قرارته امام شركة الخليج الدولية للخدمات باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الادارة.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٥ الإفصاح والشفافية

٥-١ الإفصاح

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير الماليّة وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.gis.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، والإدارة التنفيذية العليا، (ج) كبار المساهمين بالشركة. كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أياً منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، لم تُفرض على الشركة خلال عام ٢٠٢١ أية جزاءات نتيجة مخالفات ارتُكبت خلال السنة ومن بينها المخالفات والجزاءات التي وقعت على الشركة لعدم التزامها بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. كذلك لاتوجد أية دعاوى قضائية تكون الشركة طرفاً فيها.تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قِبَل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات نفياً أو إثباتاً، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملائمة لضمان إجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قرارهم بشكل صحيح.

٥-٢ تضارب المصالح

يلتزم المجلس بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة"، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة، فإنه يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية المُوحدة لشركة الخليج الدولية للخدمات، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

كما تلتزم الشركة بأنه في حال القيام بإبرام أية صفقة كبيرة - طبقا لتعريف الهيئة - مع أي "طرف ذي علاقة"، فإنه لابد من الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة، ويجب أن تدرج جدول أعمال الجمعيّة العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

علاوة على ذلك، قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.
- ضمان أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملائمة لسلطة الاعتماد.
- ضمان تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.
- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية .
- التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

خلال عام ٢٠٢١، شملت تعاملات الأطراف ذات العلاقة على مستوى شركة الخليج الدولية للخدمات (أساس مستقل):

- المصروفات السنوية لقطر للطاقة والتي يتم سدادها مقابل توفيرها لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.
- مبالغ أعباء ضريبة الدخل المستردة من الشركات التابعة.
- توزيعات الأرباح السنوية والتي تم إقرارها من قبل اجتماع الجمعية العامة للشركات التابعة.
- معاملات الصرف الأجنبي فيما بين شركة الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة والتي تتم في إطار إدارة النقد واحتياجات رأس المال العامل على مستوى الشركات التابعة علماً بأن تلك المعاملات قد تمت وفقاً لأسعار الصرف المعلنة.

أيضاً، قامت الشركة بتقديم تسهيلات ائتمانية بدون فوائد لاحدى الشركات التابعة المملوكة بالكامل لشركة الخليج الدولية للخدمات لتغطية احتياجات رأس المال العامل.

٥-٣ الشفافية وإعلاء مصلحة الشركة

يُدرك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية "طرف ذو علاقة"، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات وأي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. ومن أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني الملائم الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

طبقا للوائح الشركة وسياسة تضارب المصالح، في حال وجود أي تضارب في المصالح مع طرف ذو علاقة، فإن الطرف المعني لا يحضر عملية المناقشة، التصويت واتخاذ القرار في هذا الصدد.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة الى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بالخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

٥-٤ الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وإجراءات بشأن تعاملات الأطراف المطلعة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية ببيانات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والافصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركة بشكل يومي من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٦ حقوق أصحاب المصالح

٦-١ المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق التصرف في الأسهم، وحق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي لها من خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥، باضافة الحكم الخاص بحق المساهمين في التصرف في الأسهم، والذي يفيد بأنه في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (٥٠٪) من رأس المال السوقي للشركة، لا تكون هذه الاتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

٦-٢ سجلات المساهمين

إدارة سجل المساهمين تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في السوق المالية القطرية، حيث يتم إمساك سجلات المساهمين وتحديثها من قِبَل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة الخليج الدولية للخدمات وشركة الإيداع، تتولى الأخيرة مهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

٦-٣ حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال:

أ. ضمان الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها،

ب. نشر تقرير تحليلي بشكل ربع سنوي يتضمن تفاصيل وتحليل للأداء المالي والتشغيلي للشركة.

ج. نشرعرض توضيحي وعقد مؤتمر افتراضي بشكل ربع سنوي يدعى اليه المستثمرين لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة،

د. تخصيص فريق مختص لمقابلة المساهمين بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة.

هـ. حضور الفعاليات والمؤتمرات،

و. تحديث موقعها الإلكتروني (www.gis.com.qa) بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. يتضمن الموقع قسم خاص بعلاقات المستثمرين يتم من خلاله نشر كافة المعلومات التي تخضع لالتزامات الافصاحات الفورية والدورية من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.

ز. إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية ببيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (gis@qp.com.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة. تحرص الشركة على استبيان آراء ومتابعة تقييمات واقتراحات مساهميها والمستثمرين من المؤسسات المالية والمتداولين بالسوق المالي وضمان التواصل معهم بشكل دوري.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المُقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

٦-٤ حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

٦-٤-١ الحضور والدعوة

طبقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية، يحق لكل مساهم مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في نفس يوم انعقاد الجمعية العامة للشركة أن يحضر اجتماع الجمعية العامة وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فان مساهموا الشركة يتمتعوا بكافة الحقوق ذات الصلة منها ما يلي:

- حق حضور اجتماع الجمعية العامة للمساهم المسجل بعد انتهاء جلسة التداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة للشركة سواء بشخصه أو ممثلاً بوكيل أو من ينوب عنه قانونياً.

- الحق في المشاركة في المداولات والتصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.

- حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص وثابت بالكتابة، مساهما آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥٪) من أسهم رأس مال الشركة.

- حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (١٠٪) من رأس مال الشركة، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (٢٥٪) من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

٦-٤-٢ المشاركة الفعالة

تحرص الشركة على إتاحة فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وأن تتم إحاطتهم علماً بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، وفي سبيل ذلك:

- تعمل الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بالشكل المناسب كماً وكيفاً حول مكان وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، كذلك تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن المسائل التي ستقرر خلال الاجتماع بما يمكنهم من اتخاذ القرار، وذلك من خلال نشر الدعوة ببنود جدول الأعمال بالجرائد المحلية والموقع الإلكتروني للشركة، فضلاً عن موافاة بورصة قطر للإعلان من خلال موقعها الإلكتروني.

- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة على المجلس، وإدراج مسائل معينة (إن وجدت) على جدول أعمال الاجتماع، وإبداء الاقتراحات أو الاعتراض على القرارات وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.

- تعمل الشركة على توفير الآلية للمساهمين للحضور والتصويت شخصياً أو بالوكالة، وينبغي أن تكون الأصوات متساوية في الأثر، سواء كان الإدلاء بها قد تم شخصياً أو بالوكالة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بعام ٢٠٢١، تم مناقشة بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة التالي بيانه والموافقة عليه من قبل مساهمي الشركة:

١. كلمة رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٢. تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، والخطة المستقبلية للشركة واعتماده.

٣. تقرير مراقب حسابات الشركة عن القوائم المالية المُوحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ واعتماده.

٤. الموافقة على القوائم المالية المُوحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٥. الموافقة على تقرير حوكمة الشركة عن عام ٢٠٢٠.

٦. الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٧. إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة عن المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٨. تعيين مراقبي حسابات الشركة "KPMG" للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ واعتماد أتعابهم.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٦-٤-٣ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح فيما يتعلق بالمرشحين لعضوية المجلس (الأربعة أعضاء المُنتَخبين)، وقد قامت بالفعل بإطلاع المساهمين على كافة المعلومات الخاصة بجميع المرشحين لدورة المجلس (٢٠٢١-٢٠٢٤) وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية من خلال موافاة الجهات الرقابية ذات الصلة بأسماء المرشحين، أيضاً من خلال موقعها الاليكتروني قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة والتي عُقدت بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٠ بوقت كاف وذلك بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٣ وذلك لضمان اتخاذ المساهمين لقرارهم بشأن المرشحين بناء على أسس موضوعية.

أما فيما يتعلق بالأعضاء المعينين، تحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الافصاح في حينه عن قرار قطر للطاقة بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

٦-٤-٤ توزيع الأرباح

وفقا لأحكام النظام الأساسي المعدل بموجب قرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٦، وقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥، بما لايخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (٥٪) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية ، على أن لا يتجاوز أي ربح موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملامح الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة:

- القيود على التدفقات النقدية: ليس لزاماً على الخليج الدولية للخدمات أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.
- القيود الخاصة بالجهات المقرضة: يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.
- القيود القانونية: ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطيات قانونية قبل توزيع الأرباح.
- خطة الاستثمار المستقبلي: ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة، وتعمل الشركة من خلال تعاقدها مع أحد البنوك المحلية "بنك قطر الوطني" على تيسير حصول المساهمين المخولين على الأرباح المقررة سواء عن العام الجاري والأعوام السابقة من خلال التحويل على حسابات المساهمين الذين قدموا تفاصيل حساباتهم المصرفية إلى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية أو قاموا بتقديم الطلب بالتحويل المصرفي للأرباح الى أي فرع من فروع البنك. ويتم تحديث الموقع الإلكتروني للشركة بالوثائق اللازمة للتحصيل وكافة التفاصيل ذات الصلة.

فيما يتعلق بقرار الجمعية في عام ٢٠٢١ عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١، فقد وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الادارة بعدم توزيع أرباح على المساهمين عن عام ٢٠٢٠.

٦-٥ إبرام الصفقات الكبرى

تلتزم الشركة بضرورة معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقا لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قِبَل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإدلاء بالأصوات بما لايتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

أيضاً وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا

الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، ووفقاً لقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك أسهماً (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) بقيمة اسمية تزيد على ٢٪ من رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة ٢٪، وهو ما تعمل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

من ناحية أخرى، قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي لها باجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥، باضافة الحكم الخاص بتحديد ملكية المساهمين غير القطريين في رأس مال الشركة بحد أقصى لا يزيد على ٤٩٪ من الأسهم المدرجة في بورصة قطر.

يتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأسمال شركة الخليج الدولية للخدمات من سجلات المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية "الإيداع"، وفيما يلي كبار المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

المساهم	النسبة المئوية التقريبية للأسهم %
صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية	١٦,٧٩٪
قطر للطاقة	١٠,٠٠٪
صندوق المعاشات العسكرية	٥,٣٠٪
جهاز قطر للاستثمار	٣,٧٦٪
مساهمون آخرون	٦٤,١٥٪
الإجمالي	١٠٠,٠٠٪

يتم الاعتماد على شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في الحصول على المعلومات المُحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل شركة "الإيداع" حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

٦-٦ حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بأحكام النظام من حيث المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلته، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وقد تم اعتماد سياسة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة للإبلاغ عن المخالفات/الانتهاكات والإجراءات ذات الصلة التي قد تؤثر سلباً على الشركة أو عملائها أو مساهميها أو موظفيها أو الجمهور بصفة عامة. وبموجب هذه السياسة، يتم تكليف رئيس لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمعالجة موضوع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، ويضمن عضو اللجنة المُكلف رفع المسائل التي أثارها المُبلّغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة. كما تم تخصيص رقم الهاتف ٤٠١٣٢٨٠٢ (٩٧٤+) على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (www.gis.com.qa) للتواصل في ذلك الشأن.

تشكل تلك الاجراءات دفاعاً رئيسياً ضد أي تجاوز من قبل الإدارة للنهج المتبع في الضوابط الداخلية، ما يسهم في تحسين حوكمة الشركة.

وتدرك الخليج الدولية للخدمات أن القرار بالإبلاغ عن أحد المخاوف هو أحد القرارات التي يصعب اتخاذها خشية الانتقام من المسؤولين عن المخالفة، وعليه فإن الشركة لا تتهاون في التصدي للمضايقات أو الإيذاء وتتخذ إجراءاتها لحماية المبلغين عن المخالفات ممن ينقلون مخاوفهم بحسن نية.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٦-٧ حق المجتمع

انطلاقاً من إدراكها لمدى أهمية دور الشركات في التنمية المجتمعية على كافة المستويات، تبذل الخليج الدولية للخدمات جهوداً حثيثة في رعاية ودعم المبادرات الاجتماعية وترسيخ آثارها الإيجابية على الفرد والمجتمع والبيئة بصفة عامة. وتحرص الشركة دائماً على الحد من الأثر البيئي لعملياتها إلى أدنى مستوى ممكن من خلال تبني خطط فعالة للاستدامة، فيما تعمل أيضاً على إتاحة فرص العمل للقطريين المؤهلين وخلق بيئة عمل حاضنة. وفي إطار جهودها المستمرة نحو تنويع مصادر الدخل وتوسيع نطاق أعمالها المكملة، تدعم الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة الاستراتيجية العامة للدولة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بما يصب في مصلحة المجتمع المحلي الذي تعمل فيه من خلال مبادرات في جوانب مثل:

١. الصحة والسلامة والبيئة: حملات التوعية الصحية، والتعاون في مجال الخدمات الصحية، والمشاركة في برامج معنية بالسلامة والثقافة مثل "Goal Zero"، والتدريب على الجوانب ذات الصلة بالصحة والسلامة والبيئة والتميز التشغيلي وكفاءة الطاقة وإدارة البيئة، والتي تتضمن إدارة المياه والنفايات، إدارة المواد الكيمائية، وإدارة الضوضاء، ومنع التسرب وإدارة انبعاثات الغازات في الهواء، وما الى ذلك.

٢. الموظفين: برامج التقطير (الشراكة مع المؤسسات التعليمية، التدريب الداخلي، المعارض الوظيفية، الدورات التدريبية)، إدارة الكفاءات، التنوع وتكافؤ الفرص، استبقاء الموظفين، التدريب والتطوير وتعزيز الصحة واللياقة البدنية والأنشطة الرياضية، وما الى ذلك.

٣. المجتمع: المشتريات المحلية، الرعاية والتبرعات، حملات التوعية الصحية، برامج المشاركة الاجتماعية مثل الفعاليات الثقافية والاجتماعية والرياضية وما الى ذلك.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية:

تلتزم الشركة بتوجيه نسبة بواقع ٢,٥٪ من صافي الأرباح السنوية، بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والمعدل بموجب قانون رقم ٨ لسنة ٢٠١١، لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية، إلا أنه نظراً لعدم تحقيق الشركة لأرباح عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١، وعليه لم تقم الشركة بتخصيص أية مبالغ كاستقطاع بواقع ٢,٥٪ من صافي أرباح الشركة لدعم تلك الأنشطة.

فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١، قامت الشركة بتخصيص مبلغ بواقع ١,٤ مليون ريال قطري بما يعادل نسبة بواقع ٢,٥٪ من صافي أرباح الشركة للسنة المالية المشار اليها لدعم تلك الأنشطة.

ختاماً

تحرص شركة الخليج الدولية للخدمات من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق أعلى مستويات الحوكمة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام ٢٠٢١، فإن مجلس إدارة الشركة راضٍ عن أدائه في القيام بالمهام الموكلة إليه واتخذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة لتحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

Business Income

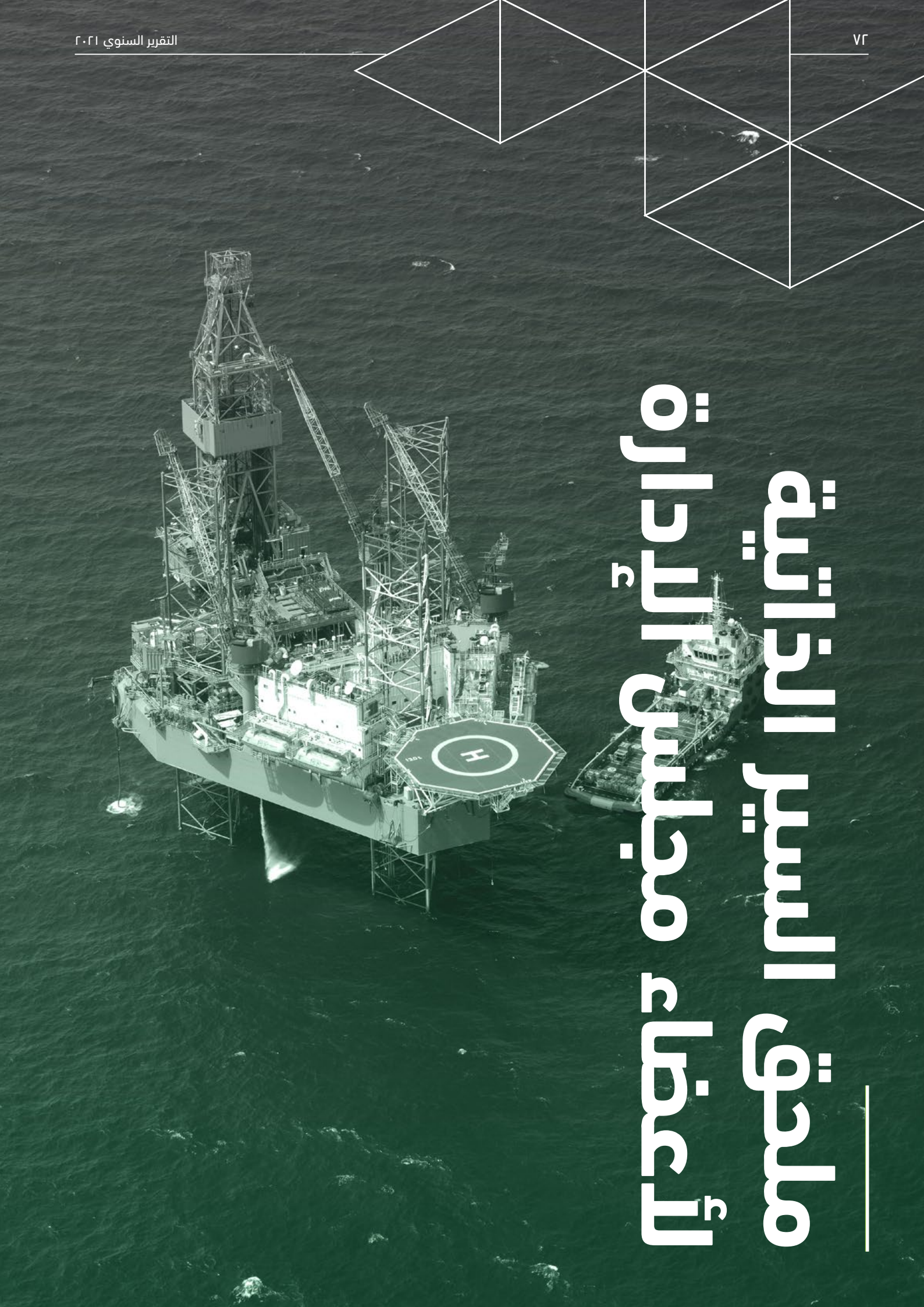

تقرير الاستدامة
شركة السيرة القابضة

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة باسيفيك لوثيران في تاكوما، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

تم تعيين الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني في منصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر غاز للتشغيل المحدودة (قطر غاز) في عام ٢٠١٠. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة شركات قطر غاز.

وقبل تعيينه في شركة قطر غاز، تولى الشيخ خالد عام ٢٠٠٧ منصب مدير مدينة راس لفان الصناعية، فيما سبق وشغل منصب مدير تطوير الأعمال في مدينة مسيعيد الصناعية. وقد أسندت إليه عدة مناصب رئيسية في قطر للطاقة منذ انضمامه إليها عام ١٩٩١.

المناصب الأخرى*: نائب رئيس مجلس إدارة شركة الملاحة القطرية

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات: لا يوجد

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

السيد / سعد راشد المهندي

نائب رئيس مجلس الإدارة

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل، ممثلاً عن شركة وقود لفحص المركبات "فاحص")

"تم تعيين السيد/ سعد راشد المهندي نائباً لرئيس مجلس الإدارة بناء على موافقة مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠٢١، وذلك بعد انتخابه من قبل السادة الأعضاء المنتخبين"

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد سعد راشد المهندي على شهادة بكالوريوس في الهندسة الصناعية والأنظمة من جامعة جنوب كاليفورنيا (USC) في لوس أنجلوس في الولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٩٠.

انضم المهندي إلى قطر للطاقة – إدارة الهندسة بصفة متدرب في عام ١٩٩٠، تولى العديد من المناصب في إدارة أعمال الهندسة قبل تعيينه مدير إدارة الأعمال الهندسية في عام ٢٠٠١.

أصبح المهندي أول مدير للعقود في قطر للطاقة في عام ٢٠٠٣ وقد أسّس إدارة العقود. وتضمنت المهام تطوير الأنظمة ومجموعة كاملة من الإجراءات ذات الصلة.

في يونيو ٢٠٠٦، عُيّن المهندي بمنصب مدير الشؤون الفنية لقطر للطاقة.

حيث تولى العديد من المسؤوليات التنفيذية للتخطيط والإشراف وتنفيذ مجموعة متنوعة من المشاريع المتعلقة بالنفط والغاز.

عّين المهندي رئيساً تنفيذياً لشركة قطر المحدودة للكيماويات (كيو كيم) في سبتمبر ٢٠١٥.

في أبريل ٢٠١٧، عّيّن المهندي بمنصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر للوقود (وقود). وابتداء من ٢٠١٩/٠٧/٠١ عين عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة قطر للوقود (وقود).

المناصب الأخرى*: العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة قطر للوقود (وقود)

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات: ٩٧,١٠٠ سهم

السيد / غانم محمد الكواري

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ غانم محمد الكواري على بكالوريوس علوم الكمبيوتر من جامعة ويسكونسون عام ١٩٨٦ .

انضم السيد /الكواري للعمل في قطر للطاقة والتحق بقسم أنظمة المعلومات عام ١٩٨٦ فور تخرجه. وقد شغل العديد من المناصب خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٣.

وقد أعير عام ١٩٩٣ إلى قطر غاز، حيث ما لبث أن أصبح مديراً لتكنولوجيا المعلومات. وفي عام ٢٠٠٦، تمت ترقيته ليشغل منصب مدير الشؤون الإدارية. ويشغل السيد/ الكواري حالياً منصب مدير الموارد البشرية في قطر غاز.

المناصب الأخرى*: لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات: ٣٤,١٦٠ سهم

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

السيد/ محمد إبراهيم المهندي

عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

يشغل السيد/ محمد المهندي منصب الرئيس التنفيذي لشركة هليكوبتر الخليج منذ عام ٢٠٠٨ وعضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١١. انضم السيد/ محمد المهندي إلى شركة هليكوبتر الخليج منذ نوفمبر ١٩٩٤. وقبل ذلك، شغل منصب مدير خدمة العملاء في طيران الخليج في الدوحة. وهو حاصل على شهادة في إدارة الطيران من معهد فلوريدا للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ محمد المهندي رائد من رواد الأعمال وقائد استراتيجي يترجم استراتيجيات العمل إلى أقصى قدر ممكن من الأرباح مع الحفاظ على خدمة فعالة وآمنة وعالية الجودة متوافقة مع المعايير الدولية.

قام السيد / محمد المهندي بتطبيق خطة إستراتيجية لتوسيع شبكة عمل شركة هليكوبتر الخليج وبناء أسطول حديث وتمكن من إحداث تغييرات شاملة وفلسفة متطورة تتخذ جودة الخدمات منطلقاً لها.

المناصب الأخرى*: لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات: ١,٠٥٤ سهم

السيد/ علي جابر المري

عضو لجنة التدقيق

عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل، ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية)

المؤهلات والخبرات:

نال السيد/ علي جابر المري درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الخليجية في البحرين عام ٢٠٠٩، وذلك بعد أن حصل على بكالوريوس تجارة في المحاسبة من جامعة بيروت العربية عام ١٩٩٩، فيما سبق وحصل على دبلوم التجارة الثانوي عام ١٩٩١.

ويشغل حالياً السيد/ المري منصب مدير إدارة التدقيق الداخلي في الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.

ويتمتع السيد/ المري بخبرة تصل إلى ٣٤ عاماً في إدارة الشؤون المالية والإدارية والموارد البشرية. وقد شارك في وضع الخطط الاستراتيجية للهيئة وأهدافها ورؤيتها ورسالتها والعمل على تحقيق الأهداف العامة للهيئة لتعزيز أدائها.

المناصب الأخرى*: لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات: لا يوجد

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ جاسم بن عبد الله آل ثاني

عضو لجنة التدقيق

(عضواً غير تنفيذي/ مستقل، ممثلاً عن جهاز قطر للاستثمار)

المؤهلات والخبرات:

حصل الشيخ جاسم بن عبد الله آل ثاني على بكالوريوس العلوم الإدارية والاقتصاد - تخصص محاسبة - من جامعة قطر عام ٢٠٠٥.

بدأ الشيخ جاسم مسيرته المهنية بأن شغل منصب مساعد مدير في الشركة القطرية للتكافل، ثم رقي إلى منصب مساعد مدير عام الشركة عام ٢٠٠٦، حيث ظل في هذا المنصب حتى عام ٢٠٠٩. وعمل بعد ذلك في إدارة تطوير الأعمال بجهاز قطر للاستثمار لمدة ٥ أعوام، ثم عمل في إدارة التدريب بالجهاز لمدة عامين. يشغل الشيخ جاسم منذ أبريل ٢٠١٦ منصب كبير محللي الأداء بمكتب المدير المالي لجهاز قطر للاستثمار.

المناصب الأخرى*: لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات: لا يوجد

السيد/ محمد ناصر الهاجري

رئيس لجنة التدقيق

(عضواً غير تنفيذي/ مستقل، ممثلاً عن شركة الكهرباء والماء القطرية)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد ناصر الهاجري على درجة الماجستير في هندسة الغاز من جامعة سالفورد بالمملكة المتحدة، وبكالوريوس الهندسة الكيميائية من جامعة قطر.

انضم السيد/ محمد ناصر الهاجري إلى قطر للطاقة عام ١٩٩١ ويتمتع بخبرة تزيد على ٣٠ عاماً في قطاعي إنتاج النفط والغاز والصناعات البتروكيمياوية.

وقد شغل السيد/ الهاجري العديد من المناصب القيادية في قطر للطاقة، منها نائب الرئيس التنفيذي لتطوير المشاريع البتروكيماوية والصناعية.

المناصب الأخرى*: العضو المنتدب والمدير العام شركة الكهرباء والماء القطرية.

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات: لا يوجد

*مناصب الأعضاء المشار اليها هي تلك التي تتعلق بشركات مساهمة عامه، آخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/ شركات أخرى.

الخليج الدولية للخدمات
Gulf International Services

ص.ب. ٣٢١٢، الدوحة، قطر

هاتف: ٢٠٨٨ ٤٠١٣ ٩٧٤ +
فاكس: ٩٧٥٠ ٤٠١٣ ٩٧٤ +

البريد الإلكتروني: gis@qp.com.qa
الموقع الإلكتروني: www.gis.com.qa